جـــدل الـــدعـــم الطبـــي لحـــلب فـي البـــرلمـــان الألمـــانـــي

NINAR PRESS
نيـنار بـرس
نضيء الحقيقة

نيـنار بـرس NINAR PRESS
الورقية المستقلة
الأولى بعد التحرير

العـدد 27 ـ الأحـــد 3 أيـــار «مـــايـــو» 2026
www.ninarpress.net

حـكـومـة سـوريـة قـادمـة.. فـكيـف يجـب أن تـكـون؟

كيف تُعاد كتابة ذاكرة مجزرة الساعة في حمص بعد 15 عامًا في المهجر؟
5

امتلاء سدود «خليفة ـ الصوراني ـ الدريكيش» ما يبشّر بموسم زراعي جيد
7

دير الزور.. من توحيد السلطة إلى صراع السمعة وإعادة توزيع النفوذ

الافتتاحية

حكومة جديدة منتظرة.. ما الذي يريده السوريون منها؟

أسامة آغي

حديث الشارع السوري هذه الأيام يتمحور حول التشكيلة الوزارية الجديدة المنتظرة، فالنخب السياسية والثقافية تنتظر حكومة ذات تمثيل وطني أوسع، لأنها الأقدر على إحداث النقلة المنتظرة، أما فئات الشعب الواسعة فيهمها أن تأتي حكومة تضع مسار خلاص لفقرهم وبؤسهم وما يثقل كاهلهم من ضرائب وغيرها من أمور.

الحكومة السورية المنتظرة يجب أن تكون حكومة كفاءات وخبرات متقدمة، فعملية إعادة إعمار البلاد لا تقتصر على البنى التحتية في البلاد فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى إعادة بناء الإنسان السوري، وهذا يحتاج إلى قوانين تردم الهوّة بين المكونات الوطنية على قاعدة بناء دولة المواطنة وحقوق الإنسان ودولة المؤسسات القانونية.

بإمكان المراقبين السياسيين أن يقولوا رأيهم في مقدرة الديبلوماسية السورية الجديدة، التي عمل عليها العهد الجديد بقيادة الرئيس أحمد الشرع، هذه السياسة التي بُنيت على قاعدة صفر مشاكل إقليمياً ودولياً، أثبتت أنها سياسة ناجعة جنّبت البلاد أي جنوح لا يخدم بناء الدولة السورية الجديدة.

لكن هناك من يحاول أن يصوّر أن قيادة البلاد استطاعت كسب التأييد الكبير من البيت الأبيض الأمريكي، هذا التصور لا يكشف عن عمق وعي قيادة العهد الجديد لطبيعة السياسات الدولية والصراعات فيها وموقع سورية في هذه المعمعة.

السوريون بعمومهم يدركون أن العالم يراقب توجهات الحكومة السورية في مستوييها الداخلي والخارجي، ويدركون أيضاً أن المجتمع الدولي لن يساند حكومة سورية غير قادرة على تمثيل كل مكونات البلاد السياسية والمدنية. وهذا الأمر تعرفه قيادة العهد الجديد حق معرفة، لأنها سمعته على صورة تصريحات لممثلي دول كثيرة في المجتمع الدولي المؤثر على سوريا.

السوريون يريدون حكومة تكنوقراط تستطيع وضع برنامج ملموس لحل المشكلات الأكثر أهمية في حياة الشعب السوري، مثل أوضاعه المعيشية، والنهوض بالاقتصاد الوطني، والعمل على قاعدة بناء دولة المواطنة والحريات.

هذه الأمور قد تجد تفاوتات في مستوى التجاوب معها، نتيجة التفاوت في فهم بعض القوى السورية الفاعلة داخلياً، فالرؤى البرنامجية للحكومة المنتظرة لن تكون ذات قدرة على التغيير ما لم تُبنَ على أرضية أكثر شمولية وطنياً.

إن خيارات الرئيس أحمد الشرع واضحة للعيان داخلياً وخارجياً، فهو يريد بناء استقرار سياسي لا تكون تبعيته إقليمية أو دولية، وإنما تكون تبعيته وطنية صرفة، غايتها بناء دولة سورية بمؤسسات حكم حقيقية، تحترم حقوق الإنسان ومصالح الشعب السوري العليا.

فهل سيعلن الرئيس تشكيلة حكومته الجديدة، التي تستطيع تحقيق أهداف الشعب السوري في الوئام الوطني، وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، إضافة إلى إعادة إعمار البلاد التي تبنى على قاعدة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟.

إذاً، يمكننا القول إن السوريين ينتظرون ولادة حكومتهم الانتقالية بنسختها الجديدة. فهل ستولد خلال أيام قليلة؟.

إعادة إنتاج الفشل
حين تتحول الأزمات إلى نظام دائم

في ربيع عام 2026، وبين هدنةٍ وُصفت بالهشّة بين واشنطن وطهران، كانت المنطقة لا تزال تلتقط أنفاسها بعد حربٍ استمرت 39 يومًا، خلّفت خسائر بشرية واقتصاديةً يصعب حصرها بدقة. تزامن ذلك مع جولات تفاوضية متعثرة، تعكس مشهدًا مركبًا: صراع مفتوح، وسلام مؤجل، وعقول سياسية عاجزة عن كسر الحلقة المفرغة. فهل نحن أمام لحظة تحول، أم مجرد إعادة إنتاج لأزمات قديمة بأدوات جديدة؟

لفهم هذا المشهد، لا بد من التوقف عند طبيعة النظام الإيراني، الذي يقدّم نفسه نموذجًا لسلطة تُعيد تعريف "النصر" باعتباره مجرد البقاء في الحكم. في هذا الإطار، لا تعني الأرقام شيئًا: آلاف الضحايا، دمار البنى التحتية، وتراجع اقتصادي قد يمتد لعقود. فالمفاوضات، التي يُفترض أن تكون وسيلة للحل، تتحول إلى أداة للمماطلة وكسب الوقت، في مواجهة طرف دولي يسعى لنتائج سريعة. هذا التباين في منطق التفاوض يفسر جزئيًا حالة الجمود التي تطبع العلاقات الدولية مع طهران.

في المقابل، برزت دول الخليج العربي خلال تلك الحرب بوصفها الطرف الأكثر اتزانًا. فعلى الرغم من تعرضها لهجمات مباشرة، اختارت عدم الانجرار إلى مواجهة شاملة، معتمدة على قدرات دفاعية متطورة وتماسك داخلي واضح. هذا السلوك لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة تراكم استراتيجيات قائمة على التنمية والاستقرار. وتشير المعطيات إلى أن هذه الدول استطاعت خلال السنوات الأخيرة تحقيق معدلات نمو لافتة، إلى جانب استثمارات ضخمة في التكنولوجيا والبنية التحتية، ما جعلها نموذجًا مختلفًا في بيئة إقليمية مضطربة.

غير أن الأزمة لا تقف عند حدود الصراع العسكري، بل تمتد إلى طريقة تفكيرنا السياسي نفسها. فمنذ غزو العراق للكويت عام 1990، ونحن نعيد إنتاج نفس المعادلة المريحة: "إما معنا أو ضدنا"، وكأن العالم لا يحتمل رأيًا ثالثًا أو موقفًا مستقلًا. ومع ظهور وسائل التواصل، لم تتراجع هذه الذهنية، بل حصلت على مكبّر صوت، فتحولت القضايا المعقدة إلى شعارات سريعة.

في المشهد أن نرى المثقفين السوريين والعرب، من يساريين وإسلاميين وأصحاب أيديولوجيات صلبة، وقعوا في الفخ ذاته. فترى من يبرر الوقوف مع نظام الملالي بحجة "مقاومة اسرائيل"، وكأن العداء لإسرائيل يمنح صك براءة مفتوحًا. وآخرين يتحدثون عن "محور مقاوم"، متناسين بشيء من المرونة الانتقائية ما فعله هذا المحورفي سوريا من دعم الاستبداد وتخريب بنية الدولة في بلدان عربية أخرى. هكذا بدل أن يكون المثقف صوتًا ناقدًا، يتحول أحيانًا إلى محامٍ بارع يدافع عن قضايا خاسرة.

وتزداد الصورة تعقيدًا مع بروز ازدواجية في مواقف بعض التيارات السياسية، التي ترفع شعارات الحرية والديمقراطية، لكنها تدعم أنظمة استبدادية إذا تقاطعت مع مصالحها الأيديولوجية. هذا التناقض لا يضعف فقط مصداقية هذه التيارات، بل يعمّق حالة الارتباك في الوعي الجمعي.

في النهاية، يبدو أن جوهر الأزمة لا يكمن فقط في الصراعات، بل في العجز عن قراءتها بشكل نقدي. فكيف يمكن لمنطقة عاشت كل هذه التحولات، منذ 1979 وحتى 2026، أن تظل أسيرة نفس الأنماط الفكرية؟ وهل يمكن بناء مستقبل مختلف دون مراجعة جذرية للخطاب السياسي والثقافي؟ أم أننا محكومون بإعادة تدوير الأزمات نفسها، بأسماء وتواريخ جديدة؟

صفوان جمّو

الحـــرب الحقيقيـــة لنظـــام المـــلالـــي

علي رضا

فـي الوقـت الـذي ينشـغل فيـه العالـم بمتابعـة تطـورات الحـرب فـي إيـران، والحديـث المتصاعـد حـول مضيق هرمز وتداعياتـه الإقليمية والدولية، تتكشـف فـي الداخل الإيرانـي حقيقة أخـرى أكثر قسـوة وخطـورة: آلة القمـع لا تتوقف، بل تتسارع.

خـلال الأيـام الأخيـرة، شـهدت إيـران تصعيـداً غيـر مسـبوق في وتيـرة إعدام السجناء السياسيين والشبان المشاركين فـي انتفاضة يناير 2026. هذه الإعدامات لـم تعـد أحداثـاً متفرقة، بـل تحولت إلى سياسة ممنهجة تُنفذ بشكل شبه يومي، في محاولة واضحة لإعادة فرض السـيطرة على مجتمع يغلي تحت السطح.

ما يجري ليس مجرد قائمة أسـماء ضحايا، بل هو مؤشـر دقيق علـى حالة الذعر التي يعيشها النظام. فالإعدامات اليوم ليست رداً علـى أفعـال آنيـة، بـل إجـراء وقائـي يسـتهدف المسـتقبل؛ محاولة لإجهاض أي احتمال لانفجـار اجتماعي جديد، ومنع امتداد جذور الانتفاضة بين جيل الشباب.

في هـذا السـياق، تأتـي عمليـات إعدام مثـل عامـر رامش وعرفان كياني لتجسـد هذه السياسـة بوضـوح. فالتهم المعلنة، مهما كان توصيفهـا، لا تخفي حقيقة أن الهدف هو الـردع الجماعي وبث الرعب، لا تحقيق العدالة. ولم يعد هذا الواقع خافياً حتى على المراقبين الدوليين. فقد أشارت وسـائل إعلام غربيـة، من بينهـا صحيفة فرانكفورتـر روندشـاو، إلـى أن النظـام الإيرانـي يوظف أجواء الحرب لتبرير موجة الإعدامات، بل ويمضي إلى ما يمكن وصفه بـ "الإعدامات الوقائية"، بهدف تحييد أي تهديد محتمل في مرحلة ما بعد الحرب.

لكن المفارقة أن هذه السياسة، بدلاً من أن تعكس قوة، تكشف عن عمق الأزمة. نظام يلجأ إلى المشـانق بهذا الشـكل المكثف إنمـا يعلـن، بشـكل غيـر مباشـر، فقدانه للثقة بقدرته على السـيطرة عبر الوسائل السياسية أو الاجتماعية.

إن الحـرب التـي يخوضها النظام ليسـت في جوهرها مـع الخارج، بل مع الداخل؛ مع مجتمـع لم يعد يقبل بالواقـع القائم، ومع جيل شـاب أثبت مراراً اسـتعداده لتحدي السلطة مهما كانت التكلفة.

ومـن هنا، فـإن الإعدامـات الجاريـة اليوم تحمل رسـالة مزدوجـة: محاولـة لترهيب الحاضر، وخوف عميق من المسـتقبل. غير أن التجارب التاريخية تؤكد أن القمع، مهما بلغ، لا يستطيع إيقاف حركة التغيير.

وفـي نهايـة المطـاف، تبقـى الحقيقـة الأوضـح: يمكـن للنظام أن يقتـل الأفراد، لكنه لا يستطيع أن يعدم المستقبل.

تجمعات احتجاجية عالمية في شوارع أوروبا وأمريكا .. أنصار المقاومة

نينار برس:

شهدت مدن كبرى في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية موجة عارمة من التحدي والاحتجاجات استمرت لمدة أسبوع كامل، حيث كشفت هذه التحركات عن الإرهاب المتصاعد الذي يمارسه النظام الإيراني. ونزل المئات من الإيرانيين الأحرار وأنصارهم إلى الشوارع، ونظموا تجمعات اعتراضية حاشدة، ومسيرات، ومعارض للكتب والصور، للتنديد بهستيريا الإعدامات الأخيرة التي ينفذها الملالي، وللمطالبة بالإسقاط الفوري للنظام الكهنوتي.

رسالة حازمة وتضامن وطني واسع

مـن العواصم الأوروبيـة الكبرى إلى المراكـز الحيوية في أمريكا الشـمالية، وجهت هذه التحركات الجريئة رسـالة واضحة وصارمـة إلى طهران والغـرب مفادها: أن الشـعب الإيراني ومقاومته المنظمة لن تسكتهم حبـال المشـانق التـي ينصبهـا الجـلادون. وبدعـم ومشـاركة ملحوظـة مـن المواطنين الأكـراد والبلوش في التظاهرات الرئيسـية، رسـخت هذه الاحتجاجات المطالبـة بتأسـيس جمهورية ديمقراطيـة، وضرورة إنهاء سياسـة الاسـترضاء الغربية مـع هـذا النظـام الملطخ بالدماء.

تصاعد الفعاليات في المدن الأوروبية (24-25 أبريل)

ألمانيا (هايدلبرغ وميونـخ): في 25 أبريل، أقام أنصار المقاومـة في هايدلبـرغ معارض للكتـب والصور في الأماكـن العامـة للاحتجـاج على الإعدامـات في إيران والمطالبـة بالإفـراج عـن السـجناء السياسـيين. كما شـهدت مدينـة ميونـخ تظاهـرة حاشـدة للتنديـد بالإعدامـات الواسـعة والمطالبـة بإطـلاق سـراح المعتقلين.

الدنمارك (كوبنهاغن): نظم أنصار المقاومة، بمشاركة مواطنيـن أكـراد وبلوش، تجمعـاً أمام سـفارة النظام الإيرانـي لتكريـم شـهداء المقاومـة والشـخصيات الكرديـة المعدومـة. وأدان المشـاركون اسـتمرار الإعدامـات والهجمـات علـى الجماعـات الكرديـة، مطالبين الحكومـة الدنماركية باتخاذ إجراءات صارمة ضد النظام.

فرنسا (باريس): على مدار يومي 24 و25 أبريل، نصب أنصـار المقاومـة معارض كتـب وصور متعـددة في الأماكن العامة، تسلط الضوء على السجناء السياسيين المعدوميـن وتدعـم التغييـر الديمقراطـي وإقامـة

حـكـومـة سـوريـة قـادمـة.. فـكـيـف يجـب أن تـكـون؟

أنس الحراكي

لقـد تقرّر في دمشـق تشـكيل حكومة جديدة خلال فترة قليلة قادمـة، وتـم الإعلان عـن ذلك، وطبعاً سوف تشتعل التساؤلات والملاحظـات والتعقيبات لماذا، ومـاذا، وكيف وأيـن ومتى؟ وما المقصـود وماهـو الهـدف وما الجديد وماذا سوف يستجد؟؟

ولكـن سـوف نتـرك كل هـذا الاستفسـار واللغـط لجمهـور عريـض بفريقيـه، فريـق المصفقين المطبلين المنبهرين المصابيـن بمتلازمـة التطبيل، وفريـق المتهجمين العدائيين المتطيّرين المتشائمين، الذين هـم إمـا مرتبطيـن بمنطلقـات وأسـبقيات خشبية، وضمن إطار محدود أو بأجندات ومشغّلين.

وسـوف نفتـرض وجـود فريق ثالث من النخبة يتعامل مع هذه الاسئلة بشكل مشروع ومبرَّر

أمـا نحـن فنقـول: نعـم لقـد أصبحت هنـاك حاجة بل ضرورة للتغييـر وعلى رأس ذلك تغيير الحكومـة والـوزارات وطاقـم كبـار الموظفيـن وصنّـاع القرار، وحتـى يكـون هـذا التغييـر مثمـراً ومجدياً وجديـراً بالقيام بفعلـه، يجـب القيام بالشـروط والخطـوات البنّـاءة ويجـب تـدارك ما فات وأخطـاء الماضي وإدراك معطيـات الحاضـر، كما يجـب إدراك وعـي مـا يلوح في المسـتقبل مـن نتائج قسـرية وجبريـة لمقدمـات عايشـناها إضافة إلى الاحتمالات.

كما أن هنـاك داخليّـاً واقليميّاً ودوليّـاً وبشـكل متداخـل مخططات وممارسـات وضغوط، ورغبـات ومصالـح مشـتركة ويجب التعاطي معها بعقلانية وإجابية،

ففـي عملية تشـكيل الحكومة القادمـة، وكـي تكـون جديـدة ومختلفة وناجحة فيجب:

أولاً: نسيان، بل ترك قصة (الولاء والبـراء) والابتعاد عـن الانغلاق ضمـن دائـرة ضيقـة والتقوقع ضمن صندوق تخادمي هزيل.

ثانياً: يجب التواصل والحوار مع شـرائح السـوريين مـن أطياف الشـعب السـوري العظيـم والأصيـل الـذي ثـار وحـارب وضحـى واسـتمر بالكفاح حتى انتصر وتمكـن من هزيمة رأس النظـام الدكتاتـور الوظيفـي الإجرامي، ويجب عرض المناصب والتكليـف بالمهـام الحيويـة والحساسـة لأصحـاب الكفاءات والخبرات الاستثنائية.

ثالثاً: يجب الاسـتفادة من ميزة مهمة، أصبحت لدى السـوريين الثوار والشـرفاء وهي معايشـة ومخالطـة المجتمعـات الأخـرى فـي دول متقدمة ومتطورة، وقد اكتُسـبت هـذه الميـزة بسـبب الهجرة والتهجير، وهناك أعداد كبيرة من السوريين حصلوا على شهادات علمية رفيعة أو طوّروا شـهاداتهم عن طريق جامعات عالمية.

رابعـاً: يجـب أن يكـون التغيير القادم تغييـراً حقيقياً وعميقاً وبنيوياً وشاملاً!

وماذا يعني ذلك؟

1- يجب أن يشمل التغيير كامل كبـار موظفـي الـوزارات وليس مجرد تغيير شكلي يقتصر على اسم الوزير.

2- يجـب إنشـاء مؤسسـات حقيقية ويتم تزويدها بما يلزم من كفـاءات وخبرات ويكون لها استقلالها.

3- يجب التركيز على المؤسسات الماليـة والبنكيـة، ويجـب أن يصبـح الوضـوح والشـفافية، قانونهـا النافـذ فـوق الجميـع لاكتساب الثقة.

4- يجـب تشـكيل وزارة خاصة بالاسـتثمار، مـزودة بمجلـس مهنـي واسـع لكـي تتمكن من العـرض والتسـويق والحـوار والتوجيه الوطني المثمر.

5- يجـب التركيـز علـى وزارة الاقتصـاد وتزويدهـا بخبـراء واستشـاريين قادريـن علـى الاضطـلاع وخـوض معتـرك له حيثياتـه وخصوصيتـه ويجب توظيف كامل الرساميل والأوراق والأدوات الموجودة.

6- يجـب الاسـتعاضة عـن عـدم وجـود مجلـس شـعب حقيقي ومنتخـب وذلك بإيجاد مؤسسـات رقابـة ومتابعة ذات صلاحيـات دسـتورية، وإيجـاد محاكم ذات مرجعية دسـتورية ومن ضمن مهامها محاسبة كبار الموظفين.

7- إيجـاد مراكـز طبيعيـة وافتراضية للتواصل مع الشعب بطرق وأساليب مهنية مدروسة بحيـث يتـم تلقـي الشـكايات والملاحظـات والتعامـل معهـا أصولاً كما يتم تلقي المقترحات والدراسـات وأخذهـا بعيـن الاعتبار.

8- ومـن أهـم الواجبـات إنشـاء مؤسسـات إعلاميـة رسـمية حقيقيـة ومهنيـة وذات مصداقيـة وعـن طريقهـا يتم مخاطبـة الشـعب وإعـلامه وتقـوم بتغطيـة جميـع النشـاطات ويتـم نشـر البيانـات والإحصاءات وبشـكل موثـق بحيـث يعتـاد النـاس أن مـا تقولـه هـذه المؤسسـة هـو الصحيـح وكل ما عـداه غير موثوق وغير مهم.

إذا تـم ذلـك فسـيتم إسـكات الأعـداء وطمأنـة الحاضنـة والأصدقـاء وتعـاون الشـعب بجميـع شـرائحه، وكسـب ثقة الـدول الخارجيـة وانحصـار خياراتهـا بالتواصـل والتعاون الفعلـي مـع سـورية الجديـدة بحكومتهـا الحقيقيـة التـي تراعي المصلحة الوطنية.

الإيرانية يتحدون مشانق ويطالبون بإسقاط الديكتاتورية

جمهورية ديمقراطية بقيادة المقاومة الإيرانية.

سويسـرا (بـرن وجنيف): في برن، تـم تنظيم معرض للكتب والصور تضامناً مع حملة لا للإعدام داخل إيران. وفي جنيف، أُقيم تجمع في ساحة الأمم إحياءً لذكرى المدافـع عن حقوق الإنسـان الشـهيد الدكتور كاظم رجوي، وللتنديد بجرائم النظام ضد الإنسانية.

في 22 أبريل، احتشد المعارضون الإيرانيون المؤيدون للمقاومـة في تظاهرة ضخمة خـارج البرلمان الأوروبي في ساحة لوكسمبورغ بالعاصمة البلجيكية بروكسل. وطالـب المحتجون، عبـر لافتاتهـم وهتافاتهم التي ركـزت علـى تغيير النظـام، بدعـم الاتحـاد الأوروبي لجمهوريـة ديمقراطية في إيران، وإنهـاء الإعدامات، ووقف سياسـة الاسـترضاء الغربية. وسـبق ذلك في 23 أبريل فعاليات مشـابهة فـي باريس تم توثيقها بالصور والفيديوهات.

أمـا في 20 و21 أبريل، فقد انطلقت تحركات منسـقة في عشـرات المـدن لإحياء ذكـرى شـهداء المقاومة والمشـاركين في انتفاضة الداخل، وتحديداً السجناء السياسـيين الذين أُعدموا مؤخراً، ومنهم حامد وليدي ومحمـد معصـوم شـاهي. وشـملت هـذه الفعاليات تجمعـات احتجاجيـة أمام سـفارات النظـام الإيراني ووزارات الخارجية في كل من: سـتوكهولم (السويد)، وكوبنهاغـن (الدنمـارك)، وبرليـن (ألمانيـا)، ولاهـاي (هولندا).

أنشـطة متزامنـة فـي واشـنطن العاصمـة (الولايات المتحدة)، ولندن (المملكة المتحدة)، وأوسلو (النرويج)، وتورنتو وفانكوفر (كندا)، وفيينا (النمسـا)، وغوتنبرغ (السويد)، وروما (إيطاليا)، وكولونيا (ألمانيا).

رفـع المشـاركون صور السـجناء المعدوميـن، ورددوا هتافـات تطالب بوقف الإعدامـات وتغيير النظام، مع ظهور لافت للأعلام الكردية في بعض المواقع الأوروبية كدليل على التلاحم ضد طغيان الولي الفقية.

استعراض القوة التنظيمية والجبهة الموحدة

لقد أظهرت هذه التعبئة المنسـقة في الشتات القوة التنظيميـة والانتشـار الجغرافـي الواسـع للمقاومة الإيرانيـة عبر أكثر من اثنتي عشـرة مدينة في أوروبا وأمريـكا الشـمالية. إن التوقيت المتزامـن، والتنفيذ المنضبـط للتظاهـرات ومعـارض الكتـب، وتوحيـد الرسائل، يعكس حركة قادرة على الاستجابة العالمية السـريعة. وفي الوقت نفسـه، أبرزت هـذه التحركات التضامـن المتزايـد مع قوى المعارضـة الأخرى، حيث بقيـت جميـع الفعاليـات موحـدة بحـزم تحـت راية المقاومة لإدانـة الإعدامات الهمجيـة ومطالبة الغرب بدعم البديل الديمقراطي.

بين الرقابة البرلمانية والتوظيف السياسي
جدل الدعم الطبي لحلب في البرلمان الألماني

أثار مشروع طبي يهدف إلى دعم خدمات الطوارئ في مدينة حلب نقاشاً سياسياً داخل البرلمان في ألمانيا، بعد أن تقدّمت كتلة حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف باستجواب رسمي للحكومة الاتحادية بشأن طبيعة التعاون بين مبادرة «قنوات» لإعادة الإعمار والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

ميسون محمد

الاستجواب، ركّز على مشروع يهدف إلى تحسين جودة خدمات الطوارئ في المستشفى الجامعي بحلب، من خلال تزويده بمعدات طبية حديثة وتنفيذ برامج تدريب متخصصة للأطباء والممرضين والفنيين وطلاب الطب، في إطار جهود دعم القطاع الصحي السوري الذي تعرض لتدهور واسع خلال سنوات الحرب.

لكن الجدل الذي أثاره الملف تجاوز الجانب الطبي، ليتحول إلى نموذج واضح للتداخل بين الرقابة البرلمانية المشروعة والتوظيف السياسي للملف السوري داخل الساحة الألمانية.

الاستجواب البرلماني: أداة رقابة لا إدانة

من الناحية القانونية، لا يُعد الاستجواب البرلماني اتهاماً قضائياً أو إدانة قانونية، بل هو أداة رقابية مشروعة تتيح للبرلمان مساءلة الحكومة بشأن أوجه الإنفاق العام، وآليات التمويل الخارجي، والشراكات الدولية، خصوصاً في المناطق المصنفة عالية المخاطر سياسياً وأمنياً.

ويحق للنواب مساءلة الحكومة حول كيفية اختيار الشركاء المنفذين، ومعايير التحقق من خلفياتهم، وضمان عدم تسرب الأموال العامة إلى جهات غير قانونية أو غير خاضعة للرقابة.

غير أن الإشكالية تظهر عندما يتحول هذا الحق الرقابي إلى منصة لإنتاج اتهامات سياسية غير مدعومة بإثبات قانوني واضح، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بملفات حساسة مثل سورية.

بين الشبهة السياسية والإثبات القانوني

طالب نواب حزب البديل الحكومة الألمانية بتوضيحات حول كيفية نشوء التعاون بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومبادرة "قنوات"، كما طرحوا تساؤلات حول الخلفية المهنية لمؤسس المبادرة محمد نور الدغيم، والمنظمات الإغاثية التي عمل معها سابقاً.

وذهب الحزب أبعد من ذلك عبر التشكيك في خلفيات بعض المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا، وربطها بسياقات سياسية سابقة، مستنداً إلى موقفه السياسي الحالي من الحكومة الانتقالية السورية، والتي يصفها الحزب بأنها محل جدل وخلاف سياسي داخل الخطاب الذي يتبناه.

إلا أن هذا النوع من الاتهامات، من منظور قانوني، لا يمكن أن يُبنى على مواقف حزبية أو تقارير إعلامية أو تقديرات سياسية، بل يحتاج إلى أدلة موثقة، وتقييم أمني رسمي، وتحقيق قانوني من جهة مختصة، وربما إجراءات قضائية واضحة. فالخلط بين الشبهة السياسية والإثبات القانوني يمثل خطراً مباشراً على العمل الإنساني، ويحوّل المساعدات الطبية إلى مادة للصراع الأيديولوجي.

مسؤولية التحقق والامتثال القانوني

في المقابل، لا يعني الطابع الإنساني للمشروع إعفاءه من الرقابة. فالوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بصفتها جهة ممولة وشريكة في التنفيذ، تتحمل مسؤولية قانونية تتعلق بإجراءات التحقق المسبق، بما يشمل مراجعة خلفيات الشركاء، والتأكد من الامتثال القانوني، وتقييم مخاطر التمويل، وضمان عدم وصول الدعم إلى جهات محظورة.

هذه الإجراءات ليست تشكيكاً بالمشروع، بل جزءاً من الحوكمة الرشيدة وإدارة المال العام، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاريع تنفذ في بيئات نزاع معقدة.

وفي تعليق خاص ضمن سياق الجدل، أوضح مؤسس مبادرة "قنوات"، الدكتور محمد نور الدغيم، أن رؤية المبادرة تقوم على العمل مع مختلف الأطراف السورية وغير السورية، انطلاقاً من اعتبار أن "سورية وكل السوريين" هم محور أي تدخل تنموي أو إنساني.

وقال الدغيم: "نحن في قنوات إعادة إعمار سوريا خطنا واضح، نتعامل مع كل الأطراف السورية وغير السورية، لأن رؤيتنا الاستراتيجية هي سورية وكل السوريين.

كما نتحاور مع الحكومة الألمانية نتحاور مع الحكومة السورية، وكما نتشارك مع المنظمات غير الحكومية في ألمانيا نتشارك مع غير الحكومية منها داخل سوريا".

وأضاف أن كوادر المبادرة تتميز بأنها ذات هوية مزدوجة سورية وألمانية، وتشمل شباباً سبق لهم الانخراط في سوق العمل في ألمانيا بعد إكمال تحصيلهم الأكاديمي هناك، معتبراً أن هذا النموذج يمثل نقطة قوة وليس نقطة ضعف.

وأشار إلى أن:"هذه نقاط القوة نفسها ما يخيف من يريد قولبتنا أو عرقلة نمونا أو اختلاق العثرات في طريقنا".

وختم بالتأكيد على أن الهدف الأساسي للمبادرة يتمثل في تنمية طاقات السوريين والاستثمار فيها، بما يسهم في دعم الفئات الأكثر هشاشة من ضحايا ما وصفه بـ "الحقبة الأسدية"، عبر مشاريع تنموية وإنسانية في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الصحي. وأكد أن جميع الأنشطة تنفذ ضمن أطر تعاون رسمية مع شركاء دوليين ومحليين، بما في ذلك جهات ألمانية تنموية، وفق آليات رقابية وإدارية معتمدة.

في النهاية، المشكلة ليست في جهاز تنفس يصل إلى مشفى جامعي في حلب، بل في الطريقة التي يمكن أن يتحول فيها هذا الجهاز نفسه إلى ملف انتخابي داخل برلين.

فالرقابة البرلمانية ضرورة ديمقراطية لا خلاف عليها، لكن توظيفها كأداة لتجريم العمل الإنساني دون أدلة قانونية صلبة، يفتح الباب أمام إضعاف المساعدات الدولية، ويهدد بتحويل الدعم الطبي إلى ضحية جديدة للصراع السياسي.

وبين الرقابة المشروعة والتسييس المتعمّد، يبقى السؤال الأهم: من يحاسب من؟ ومن يدفع الثمن في النهاية؟

الملف السوري في الخطاب الانتخابي الألماني

لا يمكن فصل هذا الاستجواب عن السياق السياسي الأوسع داخل ألمانيا، حيث يوظف حزب البديل الملف السوري باستمرار ضمن خطاباته المرتبطة بالهجرة والأمن الداخلي ورفض التمويل الخارجي.

وغالباً ما تتحول أي مبادرة ألمانية مرتبطة بسوريا – حتى وإن كانت طبية بحتة – إلى مادة سياسية تستخدم لإثارة المخاوف الأمنية والتشكيك في جدوى الدعم الدولي. وهنا يصبح السؤال الحقيقي: هل الهدف هو حماية المال العام وضمان الشفافية؟ أم استخدام البرلمان كساحة لإعادة إنتاج خطاب أيديولوجي ضد اللاجئين والسوريين والعمل الإنساني المرتبط بهم؟

في قاعةٍ مستأجرة فوق مبنى إداري هادئ في مدينة ميونخ الألمانية، لم يكن السوريون مجتمعين لإحياء ذكرى بقدر ما كانوا يعيدون فتح ملفٍ لم يُغلق منذ عام 2011: لا في التاريخ، ولا في السياسة، ولا حتى داخل الذاكرة الفردية.
وجوه جاءت من مدن ألمانية متفرقة، وأخرى من النمسا وفرنسا، اجتمعت حول لحظة واحدة ما تزال تتكرر بصيغ مختلفة في كل سردية: مجزرة الساعة في حمص. حدثٌ خرج من سياقه الميداني في بدايات الاحتجاجات السورية، ليصبح لاحقًا عقدة سردية مفتوحة، تُعاد قراءتها بعد 15 عامًا في المهجر، حيث لا تعيش الذاكرة في الماضي وحده، بل في اللغة والهوية وطريقة تعريف الذات.

السوريون في ألمانيا.. كيف تُعاد كتابة ذاكرة مجزرة الساعة في حمص بعد 15 عامًا في المهجر؟

إعداد: خالد المحمد

في قاعة مستأجرة في مبنى إداري هادئ في مدينة ميونخ الألمانية، لم يكن السوريون مجتمعين لإحياء ذكرى بقدر ما كانوا يعيدون فتح ملفٍ لم يُغلق منذ عام 2011: لا في التاريخ، ولا في السياسة، ولا حتى داخل الذاكرة الفردية.

وجوه جاءت من مدن ألمانية متفرقة، وأخرى من النمسا وفرنسا، اجتمعت حول لحظة واحدة ما تزال تتكرر بصيغ مختلفة في كل سردية: مجزرة الساعة في حمص. حدثٌ خرج من سياقه الميداني في بدايات الاحتجاجات السورية، ليصبح لاحقًا عقدة سردية مفتوحة، تُعاد قراءتها بعد 15 عامًا في المهجر، حيث لا تعيش الذاكرة في الماضي وحده، بل في اللغة والهوية وطريقة تعريف الذات.

في نيسان/أبريل 2011، وبعد تشييع ضحايا احتجاجات سلمية، تحولت ساحة الساعة في حمص إلى اعتصام واسع شارك فيه عشرات الآلاف. لكن الليلة التالية حملت تحولًا جذريًا: انقطاع الاتصالات، حصار المدينة، وإطلاق نار مباشر على الحشود، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى واختفاء آخرين، ودخول الذاكرة السورية مرحلة طويلة من الانقسام—ليس فقط حول ما حدث، بل حول كيف يُروى.

الذاكرة كحدث يُعاد تعريفه:

يقول منظم الفعالية في ميونخ زيد الهلال إن ما جرى لم يكن مجرد إحياء ذكرى، بل إعادة مساءلة للمعنى نفسه:
«هذه ليست ذكرى عابرة... إنها نقطة مفصلية غيّرت طريقة فهمنا لكل ما جاء بعدها. قبلها كان هناك إيمان حقيقي بإمكانية التغيير السلمي، وبعدها تغيّر كل شيء».
لكن ما يلفت في حديثه ليس الحدث، بل استحالة تثبيته داخل رواية واحدة.
«كانت أول مرة يجتمع فيها هذا العدد الكبير في ساحة واحدة... وكانت، للأسف، الأخيرة بهذا الشكل».
ثم يضيف جملة تبدو بسيطة لكنها تحمل ثقل التجربة:
«كل مرة تُروى فيها القصة، تتغير».
في هذا التحول، تصبح الذاكرة السورية في المهجر أقرب إلى مساحة مفتوحة منها إلى سجلّ تاريخي، تتبدل وفق الجيل، والمسافة، وإيقاع الحياة في الشتات.

تنظيم تحت ضغط الزمن والمعنى:

رغم ضيق الوقت، أُنجزت الفعالية خلال أيام قليلة فقط. يوضح الهلال أن الموافقة الرسمية من السلطات الألمانية لم تصل إلا قبل أسبوع واحد، ما فرض إيقاعًا سريعًا على التحضير.
«كل شيء تم بسرعة: الدعوات، التسجيل، والتواصل مع الجالية في مختلف المدن». تم فتح التسجيل إلكترونيًا، إلى جانب حملات عبر وسائل التواصل واتصالات مباشرة مع السوريين في ألمانيا ودول أوروبية أخرى. لكن المنسق أحمد طاهر يذهب أبعد من الجانب التنظيمي: «لم يكن الوقت هو التحدي الحقيقي... بل الإحساس بأننا أمام مسؤولية أخلاقية لا يمكن تأجيلها».
ويضيف: «ما قد يستغرق أسابيع، أُنجز خلال أيام... لأن التأجيل بحد ذاته شكل من أشكال النسيان». هنا لا يبدو الحدث مجرد فعالية، بل محاولة لمقاومة تآكل الذاكرة نفسها.

الجالية السورية: بين اللقاء وإعادة تعريف الذات:

داخل القاعة، لم يكن الحضور متجانسًا. طلاب، معلمون، ناشطون، وممثلون عن مؤسسات مدنية التقوا في فضاء واحد تحكمه ذاكرة مشتركة، لكنها تُفهم بطرق متباينة.
تقول دارين العبد الله، المعلمة وعضو رابطة المعلمين السوريين في ألمانيا: «هذه اللقاءات مهمة جدًا لأنها تجمع السوريين من مدن مختلفة، وتتيح لنا أن نرى أنفسنا كجزء من قصة واحدة رغم التشتت». لكن هذا اللقاء يتجاوز الاجتماعي إلى سؤال أعمق: كيف تُبنى هوية جماعة تعيش خارج بلدها، بينما يظل ذلك البلد نفسه موضع نزاع على المعنى؟
وتضيف: «وجود القنصل أعطى شعورًا بالاطمئنان، وكأن هناك تواصلًا مباشرًا بدأ يتشكل من جديد».
في هذا المشهد، تصبح الذاكرة أيضًا علاقة مع مؤسسة دولة لم تعد حاضرة جغرافيًا، لكنها حاضرة رمزيًا داخل القاعة.

الدولة تدخل الذاكرة: حضور القنصلية:

يقدّم القنصل السوري في بون، الدكتور ملهم مصطفى الخن، قراءة رسمية لدور البعثات الدبلوماسية داخل فضاء الذاكرة السورية في المهجر: «مشاركتنا في هذه الفعالية تأتي تضامنًا مع أهالي الشهداء الذين سقطوا في مجزرة الساعة، وهي جريمة آلمت جميع السوريين، ومن المهم تخليدها كي لا تُنسى مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال». ويضيف: «نحن نحرص على دعم مبادرات الجالية السورية في المهجر، وتعزيز التواصل المباشر معها، من خلال حوار شفاف يتيح الاستماع إلى احتياجاتها وتحدياتها، ونقل رسائلها إلى الجهات المعنية داخل الدولة».
ثم يؤكد بوضوح مؤسساتي: «هذه الفعاليات تسهم في تعزيز العلاقة بين البعثات الدبلوماسية والجاليات السورية، وتفتح مساحة للتعاون وتطوير الخدمات المقدمة للسوريين في الخارج».
لكن هذا الحضور، في سياق ذاكرة منقسمة سياسيًا، لا يُقرأ كإجراء إداري فقط، بل كجزء من سؤال أوسع: من يملك حق رواية الماضي؟

من يملك الذاكرة؟

في ميونخ، لا يبدو السوريون مجتمعين حول الماضي بقدر ما هم مجتمعون حول سؤال مفتوح: من يملك حق روايته؟ بين الدولة والجالية، بين الناشطين والدبلوماسيين، وبين من عاشوا الحدث ومن ورثوا تفسيره، تتشكل ذاكرة لا يملكها أحد بالكامل—ولا يمكن تثبيتها في رواية واحدة نهائية.
بعد 15 عامًا، لم يعد السؤال كيف نتذكر ما حدث، بل: من يملك حق كتابة الذاكرة السورية في المهجر؟
وهل يمكن لذاكرة مثقلة بالعنف أن تبقى واحدة... أم أنها ستظل تُعاد كتابتها كلما تغيّر المكان ومن يروي ومن يستمع؟

العدالة كجزء من الذاكرة:

بالنسبة للناشط كريم سلمان، الذاكرة ليست استذكارًا بل مسارًا مفتوحًا للمساءلة: «إحياء الذكرى ليس فقط للتذكير، بل للحفاظ على السردية... حقوق الضحايا لا تسقط بالتقادم».
ويضيف: «ما نراه اليوم هو أن ذاكرة السوريين ما زالت حيّة، والسؤال الحقيقي هو كيف تُستخدم هذه الذاكرة».
في المنفى، تتحول الذاكرة إلى شكل من الضغط الأخلاقي المستمر، حتى في غياب العدالة.

ذاكرة تتحول إلى مشروع اجتماعي:

في اتجاه موازٍ، ترى دارين العبد الله أن الذاكرة لم تعد ماضياً يُستعاد، بل مشروعًا يُبنى:
«نحاول تحويل هذه التجربة إلى عمل تربوي مع الجيل الجديد، لأن كثيرًا من الأطفال هنا لم يعيشوا الأحداث مباشرة».
وتضيف: «نريد أن نفهمهم أن ما وصلوا إليه اليوم له ثمن كبير، وأن هذه الذاكرة يجب أن تُنقل كمسؤولية ومعرفة، لا كحزن فقط».

ذاكرة شخصية داخل سردية جماعية:

بالنسبة لزيد الهلال، تبقى الذاكرة تجربة شخصية بقدر ما هي سردية جماعية متشظية:
«الثورة غيّرت مجرى حياتي بالكامل».
ثم يضيف: «فهمنا لتلك اللحظة ما زال يتغير مع الوقت... لكنها تبقى حاضرة في كل ما نقوم به».

في دير الزور، لم ينتهِ الصراع بانحسار المواجهات العسكرية، بل أعاد تشكيل نفسه في الفضاء الرقمي، حيث لم تعد المعركة على الأرض فقط، بل على السمعة والرواية والشرعية الاجتماعية.
تتناول هذه السلسلة التحليلية تحوّل النزاع من مستوى السيطرة الجغرافية إلى مستوى التأثير في الوعي العام، عبر تفكيكَ ديناميات الانفلات المعلوماتي، وعدوى التفاعل، وصعود الفاعلين الرقميين، ودور الخوارزميات في تضخيم الاستقطاب.
كما تربط بين الخطاب الرقمي والصراع على الموارد والمناصب والتعيينات، وتناقش كيف تحوّلت السمعة إلى أداة لإعادة توزيع النفوذ، في ظل هشاشة الثقة المؤسسية وغياب الردع القانوني. وفي سياق أوسع، تطرح السلسلة سؤالاً مركزياً: هل أصبح الفضاء الرقمي جزءاً من آلية صنع القرار، أم مجرد انعكاس للصراع؟.. «في دير الزور، لم تنتهِ الحرب... بل غيّرت شكلها».

دير الزور.. من توحيد السلطة إلى صراع السمعة وإعادة توزيع النفوذ «1من2»

مرعي الرمضان

دير الزور: عندما تصنع الشائعة القرار (3/1) من الانفلات المعلوماتي إلى عدوى التفاعل: كيف انتقل الصراع من السيطرة على الأرض إلى السيطرة على الوعي والسمعة؟
في دير الزور، لم تعد المشكلة في نقص المعلومات... بل في انفلاتها. لم يعد التحدي في الوصول إلى الخبر، بل في القدرة على التمييز بين ما هو متحقق وما هو متداول فقط. ففي بيئة رقمية منخفضة الضبط وعالية التفاعل، تتحول الشائعة بسرعة إلى "حقيقة متداولة"، لا بفعل دقتها، بل بفعل كثافة تداولها.
هذا الواقع يندرج ضمن ما يُعرف في الأدبيات بـ "الانفلات المعلوماتي"، حيث تختلط المعلومات الصحيحة بالمضللة والمتجزأة، وتفقد المعلومة سياقها ومعايير التحقق المرتبطة بها. في هذه البيئة، لا تُكافأ الحقيقة، بل يُكافأ المحتوى الأكثر إثارة، مما يعيد تعريف معيار "المصداقية" من كونه قائماً على الدليل إلى كونه قائماً على الانتشار.
لكن العامل الحاسم هنا ليس النشر فقط، بل التفاعل. فكل تعليق، حتى لو كان بدافع الرفض، وكل مشاركة، حتى لو كانت بدافع التنبيه، يتحول إلى إشارة خوارزمية تُسهم في رفع قابلية المحتوى للانتشار. وهكذا، لا يبقى الجمهور مجرد متلقٍ، بل يصبح فاعلاً في إنتاج الأثر.
"الخطاب لا ينتشر لأنه قوي... بل لأن الجمهور يضخّمه دون تحقق".
في هذه اللحظة، تتشكل "عدوى المعلومات"، حيث يتبنى الأفراد مواقف أو يشاركون محتوى لا استناداً إلى معرفتهم، بل استناداً إلى سلوك الآخرين، مما يحوّل التفاعل الفردي إلى نمط جماعي متسلسل يعيد إنتاج المعلومة بصرف النظر عن صحتها.
"في لحظة العدوى المعلوماتية، لا تنتشر المعلومة لأنها صحيحة... بل لأنها انتشرت".
ضمن هذا الإطار، لا يمكن قراءة ما يحدث في دير الزور كفوضى رقمية معزولة، بل كتحول في بنية الصراع نفسه. فبعد سنوات من التنافس العسكري وتعدد السلطات، ومع مسار الدمج بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، بدا أن السيطرة على الأرض تتجه نحو شكل من الاستقرار النسبي.
غير أن هذا الاستقرار لم يُترجم إلى استقرار اجتماعي، بل كشف عن مفارقة بنيوية: توحّد السلطة ميدانياً ترافق مع تفككها رمزياً داخل المجتمع. لم يعد الصراع يُقاس فقط بموازين القوة العسكرية، بل بقدرة الفاعلين على التأثير في إدراك الناس، وصياغة الرواية، وتحديد من يُمنح الشرعية.
"لم تختفِ خطوط الصراع... بل انتقلت من الأرض إلى الوعي".
في هذا السياق، لم يعد التخوين موجهاً نحو خصوم سياسيين واضحين، بل أصبح موجهاً داخل البنية الاجتماعية نفسها: داخل العشائر، وبين شبكات كانت متحالفة سابقاً.
"التخوين لم يعد موقفاً سياسياً... بل أداة لإعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية".
ومع انتشار منصات مثل تيليغرام وفيسبوك، لم تعد السمعة انعكاساً للمكانة، بل أصبحت أداة لإنتاجها وإعادة توزيعها.

التحول التكنو- عشائري

تقليدياً، كانت الوجاهة العشائرية تُبنى على التاريخ والخبرة والقدرة على إدارة النزاعات. أما اليوم، فقد برز فاعل جديد يمكن وصفه بـ "المؤثر الرقمي العشائري"، الذي يستمد شرعيته من قدرته على التأثير السريع، لا من مكانته المتوارثة.
جيل تقليدي: شرعية تاريخية.
جيل رقمي: شرعية تأثير.
"لم تعد السلطة داخل العشيرة تُورَّث فقط... بل تُعاد صياغتها رقمياً".
لكن هذا التحول لا يلغي الخطاب العشائري، بل يعيد توظيفه ضمن منطق المنصات. فمفردات مثل النخوة والمظلومية والرمزية القبلية تُستدعى ليس فقط للتعبير، بل لتعظيم التفاعل. وهنا تتحول هذه الرموز إلى أدوات تعبئة خوارزمية.
"لا يتم استبدال الخطاب العشائري... بل اختطافه وإعادة تدويره لخدمة النفوذ الرقمي".

الصراع على الموقع لا الموقف

في بيئة مؤسساتية هشة، لا يدور الصراع فقط حول الموارد، بل حول إعادة توزيع المواقع داخل منظومة السلطة المحلية: المناصب. التعيينات. التمثيل.
"في كثير من الأحيان، لا يكون التخوين تعبيراً عن موقف... بل عن صراع على موقع".
وهنا، يتحول الخطاب الرقمي من أداة تعبير إلى أداة تنافس تُستخدم لإعادة تشكيل موازين النفوذ.

سؤال المرحلة

هذا التحول يفرض سؤالاً مركزياً: هل ما يحدث مجرد خطاب رقمي... أم أنه أصبح جزءاً من آلية صنع القرار؟ حين تتحول الشائعة إلى ضغط، ويتحول الضغط إلى تأثير، لم يعد الفضاء الرقمي مجرد ساحة نقاش.
"حين تتحول الشائعة إلى ضغط، وتتحول إلى تأثير، تصبح جزءاً من بنية السلطة".
دير الزور: من يدير السمعة... ومن يربح؟

(3/2) شبكات نفوذ رقمية، اقتصاد خفي، وخوارزميات تضخّم الصراع: تفكيك آليات التأثير في القرار المحلي
إذا كان الجزء الأول قد تناول كيف انتقل الصراع إلى الفضاء الرقمي، فإن السؤال هنا يصبح أكثر تحديداً: من يدير هذا الفضاء، وكيف يُعاد توجيه أثره؟
لفهم ذلك، لا يكفي تحليل المحتوى المتداول، بل يجب تفكيك البنية التي تنتجه وتضخّمه. فالفضاء الرقمي في دير الزور لا يعمل كمساحة عشوائية بالكامل، بل يتكوّن من مستويات متداخلة من الفاعلين، لكل منها دور مختلف في تشكيل الخطاب.
يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسية:
مستخدمون أفراد يعبرون عن تجاربهم ومواقفهم.
شبكات محلية شبه منسقة تعبّر عن مصالح عشائرية أو اجتماعية.
حسابات مجهولة أو منظمة جزئياً تعمل على تضخيم الخطاب وتوجيهه.
"المشكلة ليست في المنصة... بل في أنماط الاستخدام داخلها".

الاقتصاد الرقمي كخلفية غير معلنة

"الخطاب الرقمي في دير الزور ليس انعكاساً للاقتصاد... بل أحد أدواته في الصراع".
في كثير من الحالات، لا يكون الخطاب الرقمي عفوياً، بل يتقاطع مع اعتبارات اقتصادية وسياسية دقيقة. فمع محدودية الموارد وارتفاع التنافس، تتحول السمعة إلى مورد بحد ذاته؛ أداة يمكن توظيفها في الصراع.
تظهر مؤشرات على أن بعض الفاعلين المحليين، خصوصاً المرتبطين بشبكات نفوذ أو مصالح اقتصادية، قد يلجؤون إلى استخدام شبكات رقمية محدودة أو ما يشبه "جيوشاً إلكترونية صغيرة" للتأثير في النقاش العام. تُستخدم هذه الأدوات لتحقيق أهداف محددة:
تأمين عقود أو فرص اقتصادية.
حماية مواقع نفوذ قائمة.
إضعاف منافسين محتملين.
التأثير في قرارات التعيين والتمثيل المحلي.
"حين تتحول السمعة إلى أصل اقتصادي، يصبح التشهير أداة تنافس".
وهنا، لا يعود الخطاب الرقمي انعكاساً للصراع، بل يصبح أحد أدواته المباشرة.

«يتبع»

امتلاء سدود «خليفة ـ الصوراني ـ الدريكيش» ما يبشّر بموسم زراعي جيد

أمن مائي مناسب لدوران العجلة الاقتصادية في طرطوس

نورس محمد علي

موسـم أمطار مرّ علـى محافظة طرطـوس بخيـر وسـلام بفضل الإجراءات الاستباقية التي قامت بها مديرية الموارد المائية، وما تزال مسـتمرة بها لضمان مرور سـلس وآمن للموارد المائية من ينابيع ومسايل مائية ومفائض السدود التي بات أغلبها ممتلئاً بحدوده العظمى.

خطـة الطوارئ التـي نتج عنها أمـن مائـي لمواسـم زراعيـة ربيعيـة وصيفيـة قادمة كانت متعـددة ومتشـعبة الإجراءات، ومنهـا أعمال التعزيـل الدورية والطارئـة للمجـاري المائيـة والمصارف الحكوميـة والأنهار بآليـات المديريـة، حيـث تـم إنجـاز ما يقـرب مـن /150/ كم على كامل مسـاحة سهل عكار، وشـملت أنهار خليفة وأبو الورد والعـروس وسـوريت نواحـي «الحميدية – كرتو – الصفصافة – جنـوب منطقـة طرطـوس وبانيـاس، ضمن زمام مشـاريع ري القنـاة الشـرقية والغربيـة لسد الأبرش وسـد خليفة وسد تل حوش.

ومشـروع الآبـار الجوفيـة ونهر الفوّار ضمن سهل عكار، وضمن سـهل حريصـون والقلـوع في بانياس ضمن زمام مشـروع ري نبع سـوريت، بالإضافة إلى فتح مداخـل ومخـارج العبـارات في المناطق الأكثر تضرراً بالشدات المطريـة وعددهـا /46/ عبـارة، الأمـر الـذي انعكـس بشـكل إيجابي على امتصاص الموجات الفيضانيـة والتخفيـف مـن الأضرار علـى أراضي وممتلكات المواطنين.

كما تم بحسب المهندس «محمد محرز» مديـر الموارد المائية في طرطـوس، القيـام بالعديـد من التدخلات في الحـالات الطارئة حيـث تم تصريـف المياه التي تجمعت خلال الشدات المطرية في قرى بني نعيم وجويميسـة والمناطـق المحيطـة برامة لحة ذات المناسـيب المنخفضـة عـن سـطح البحـر، وذلـك مـن خلال توجيهها إلـى المصارف المحيطة ومنها إلى نهر الكبير الجنوبـي والبحـر، ورفـع الضـرر بشـكل سـريع ما خفف الأضرار على ممتلكات المواطنين.

إضافـة إلـى مـؤازرة العديد من مجالس المـدن والبلـدات بفك الاختناقـات الحاصلـة خـلال الموسـم المطـري، وتقديـم المـؤازرة اللازمـة لبلدية يحمور والمواصـلات الطرقيـة لرفـع الأضـرار الناجمة عن انهيار جزء مـن مطمـر وادي الهـدة وفتـح العبارات على طريق عام صافيتا – طرطـوس، ورفـع الأنقـاض المتراكمة فـي المجاري المائية والأراضي المحيطة.

السدّات المائية وحصاد الأمطار

تعد السـدّات المائية أحد أنواع مشـاريع حصـاد ميـاه الأمطـار التـي تقـوم بهـا المديرية من خلال خططها، ويتـم تنفيذها على المجاري المائية بعد دراسة فنية من النواحـي الطبوغرافية والجيولوجيـة والهيدرولوجيـة والإنشـائية ليتـم إدخالهـا بالخدمة للأغراض المختلفة «ري – تربية أسماك- إطفاء حرائق..» ومنهـا سـدّة قريـة «البيـرة» أعالي مدينـة الدريكيش بقدرة تخزينيـة تصـل لـ /100/ ألف متر مكعـب لري حوالـي /300/ دونم.

وسـدّة قرية «السـميحيقة» في مدينـة القدموس بقدرة تخزين /45/ ألـف متر مكعـب لري نحو /50/ دونم، وهناك سدّتين قيد التنفيـذ فـي الدريكيش وهما سدّة قرية «بمنة» بقدرة تخزين /120/ ألـف متر مكعب، وسـدّة قرية «عين دليمة» بقدرة تخزين /252/ ألف متر مكعب.

ولـدى المديرية ضمـن الخطط المسـتقبلية العديـد مـن الدراسـات الجاهـزة للتنفيـذ ومنهـا سـدّتي «خربـة مـكار» و«شـرق قنيـة» فـي ريـف القدموس، وسـيتم تنفيذ هذه المشـاريع عند تأميـن التمويل والاعتماد اللازمين.

أمن مائي مبشر بالخير لمواسم زراعية قادمة

بلغت نسب التخزين في سدود وسـدّات محافظـة طرطـوس بحسب المهندس «محرز» حتى بدايـة شـهر نيسـان الحالـي كالتالي:

سـد الأبرش الـذي يبلغ تخزينه الإجمالـي /103/ مليـون متـر مكعب ويستخدم لأغراض الري، بلـغ تخزينـه /61.5/ مليون متر مكعب.

سـد خليفة الذي يبلـغ تخزينه الإجمالـي /3/ مليون متر مكعب ويسـتخدم لأغراض الري، وسد الصورانـي الـذي يبلـغ تخزينه الإجمالـي /4.5/ مليـون متـر مكعـب ومخصـص لأغـراض الشرب، وسـد الدريكيش الذي يبلغ تخزينه الإجمالي /6/ مليون متـر مكعب مخصـص لأغراض الشرب، وسـدّة البيرة التي يبلغ تخزينهـا الإجمالـي /100/ ألف متر مكعب، وسـدّة السميحيقة التـي يبلـغ تخزينهـا الإجمالي /45/ ألـف متر مكعب، جميعها اكتمـل تخزينها وبلـغ الحدود الإجمالية.

حيث يشـكل اكتمـال تخازين السـدود والسـدّات المائية في المحافظة وتخزين كميات جيدة فـي بعضها وتعافي مناسـيب الميـاه الجوفية وتدفق الينابيع والأنهـار بالغـزارات الجيـدة والمسـتقرة فرصـة كبيـرة لأن يكون الموسم الزراعي الصيفي مبشراً بالخير والإنتاجية الجيدة للمحاصيـل المرويـة والبعلية، مـا يسـاهم بارتفـاع مردوديـة هـذه الزراعات وانتعاش العائد الاقتصـادي على المزارع وجميع الفعاليـات المرتبطـة بالإنتـاج الزراعي.

فرط نشاط... حين يُساء قراءة الحرية

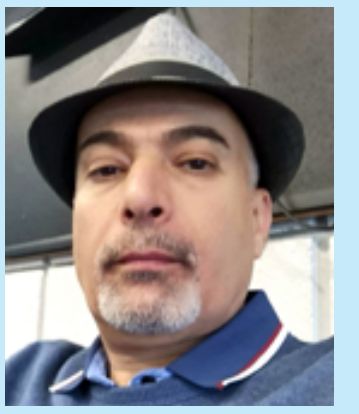

د. زياد الغزالي
دكتور في إدارة المعرفة
مقيم في كندا

ما يجري اليوم في سـوريا لا يمكن قراءته بوصفه لحظة حرية مكتملـة ولا يصـح التعامل معه كمنجز نهائـي طال انتظاره لعقود. ما نشـهده في جوهره أقرب إلى فرط نشاط اجتماعي وسياسي ناتج عن عقود طويلة من القمع والصمت الإجباري.

تكمـن خطورة المشـهد فـي عنونتـه (الحرية) التـي تمنحه حصانـة أخلاقيـة وربمـا قانونية، تمسـي معها أيـة محاولة للضبط أو التنظيم تهمة جاهزة تحت مسمى تقييد الحريات أو الحنيـن للاسـتبداد. وهنا تقع المفارقـة الأكبر حيث يلغى النقاش حول ممارسة الحرية باسم الحرية نفسها.

الحرية ليسـت في كثرة الأصوات أو في ارتفاع حدتها ولا في سـباق المنصّات على كسر المحرّمات وهي ليست في تحويل الرأي إلى صراخ ولا الاختلاف إلى شتيمة ولا الجرأة إلى فوضى لغوية وأخلاقية.

الحرية في معناها السياسـي العميق هـي تنظيم الاختلاف وإدارة التعـدّد وحمايـة المجـال العام من التحوّل إلى سـاحة استنزاف دائم.

إن الخلـط بين الحيويـة والفوضى، وبين كسـر الصمت وبناء الوعـي لا يبـرر بالقـول إن ما يحـدث أمر طبيعي فـي لحظات التحول وأن المجتمعات تفرغ ما بداخلها.

الحرية مسـؤولية ناضجـة قبل أن تكون حقـاً، وهي فعل بناء طويـل النفـس. ومـن دون هـذا الفهـم تتحـوّل الحرية إلى عبء على نفسـها وعلى المجتمع وتمسـي سـبباً في إضعاف مـا يُفترض أنهـا تقويه وتحميـه، ألا وهو الدولـة والتعايش المشترك وإنتاج وعي عام قابل للاستمرار.

والأخطر في المشـهد الراهن ليس فرط النشـاط بحد ذاته بل التعامـل معه بوصفه غاية نهائية. فحين يُقدَّم هذا الضجيج على أنه ذروة الحرية، يصبح أي حديث عن التنظيم أو القواعد أو أخلاقيات النقاش وكأنه مشروع قمع للحريات.

إن فرط النشاط غير المنضبط قد ينقلب إلى فوضى، والفوضى لا تبني دولة ولا تحمي ثورة ولا تُنتج وعياً. وما تحتاجه سـوريا اليوم هو إعادة تعريف الحرية بوصفها وسيلة لا غاية وضرورة التمييز بين الحق في التعبير وواجب الحفاظ على الحد الأدنى من المعنى والدلالة.

نعـم نحن فـي مرحلة انتقاليـة وهذا توصيف دقيـق... لكن المرحلة الانتقالية لا تكون جسراً للعبور إلى الدولة الناجحة إلا إذا أُديرت بوعي عالٍ لمخاطرها.

أما إذا تم اعتبار الضجيج دليل صحة، فإننا لا نتقدم إلى الأمام بل ندور حول أنفسنا بأفق ضيق وربما تكون التكلفة أعلى مما نتصور.

إشكالية الاستقرار السوري في ظل الشروط الأمنية الإسرائيلية

تحولات سوريا العميقة وانعكاساتها على التوازنات والمعادلات الإقليمية الجديدة

دراسة في السيناريوهات المستقبلية «9»

التمهيد: المشهد السوري بعد 8 ديسمبر «كانون الأول» 2024 وصعود أحمد الشرع

منذ كانون الأول «ديسمبر» 2024 دخلت سوريا مرحلة جديدة تماماً من تاريخها السياسي والاجتماعي، عقب سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية بزعامة الرئيس أحمد الشرع، الذي تولّى السلطة رسمياً في كانون الأول «ديسمبر» من العام نفسه. هذه المرحلة لا تشبه أيّاً من المراحل السابقة منذ عام 2011، فقد جاء نموذج الانتقال هذه المرة فريداً ومختلفاً عن التجارب المحيطة؛ إذ لم يكن نتيجة تفاوض دولي مباشر أو انقلاب عسكري، بل نتيجة تحوّل داخلي مدعوم بقبول شعبي وإسناد أمني محسوب. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة في مطلع عام 2025 أن «سوريا تقف أمام فرصة انتقال سياسي مشروطة، ما تزال مرتبطة بإجراء إصلاحات عميقة وبناء مؤسسات شرعية لتحقيق الاستقرار».

ومع هذا التحوّل، برزت أمام السوريين فرصة تاريخية لإعادة صياغة مفهوم الدولة بعيداً عن الاستبداد والتبعية، وباتت البلاد أمام سؤال مركزي: هل يمكن تحقيق استقرار حقيقي ومستدام بعد عقود من الاستبداد والديكتاتورية والانقسام والحروب؟

بقلم جمال حمّور

الـــدور الـتـركـي يـبـقـى في المرحلة الجديدة محورياً من حيث قدرته على التأثير في الاستقرار الأمني والاقتصادي في شمال سوريا، لكن ليس بوصفه وسيطاً بل فاعلاً أساسياً له أجندته الخاصة، يسعى إلى تحقيق تـوازن بين مصالحه وبـيـن واقـع الـدولـة السورية الجديدة.

وجود تركيا كلاعب فعال يوفر لسوريا بديلاً إقليمياً لتوازن القوى، ويمكن أن يسهل تنفيذ اتفاقيات مرحلية أو تبادل أمني، لكن أي خطوة اقتصادية أو سياسية كـبـيـرة تتطلب توافقاً إقليمياً شبه كامل، وهو شرط لا يمكن تجاهله.

4. الفرص والتحديات

المشهد الإقليمي الجديد بعد عام 2024 يفتح أمام سوريا فرصاً تاريخية، لكنه يضعها في مواجهة تحديات دقيقة تتطلب إدارة حكيمة ومتوازنة.

أولاً: الفرص

باتت سوريا قادرة على الانفتاح الدبلوماسي على جيرانها من موقع أكثر استقلالية، بعد تـراجـع التأثيرات الإقليمية المباشرة التي قيّدت سيادتها لعقود.

تمتلك دمشق الآن إمكانية لعب دور مـحـوري فـي إعـادة صياغة العلاقات الاقتصادية والأمنية في الشرق الأوسـط، خـصـوصاً مـع انـفـتـاح بعض الدول الخليجية وازدياد الحاجة إلى شريك إقليمي مستقر.

هـنـاك فـرص مـحـدودة ولكن قائمة لتطوير تفاهمات أمنية مرحلية مع إسرائيل، بشرط أن تتم في إطار وطني شامل يحظى بشرعية داخلية ودعم عربي ودولـي مـتـوازن، وليس كاتفاق ثنائي معزول.

ثانياً: التحديات

التحدي الأكبر هو إدارة النفوذ الإقليمي المتقاطع بين تركيا وروسيا وإسرائيل، حيث يسعى كـل طـرف لترسيخ مصالحه ضمن سوريا الجديدة.

العلاقة مع موسكو تحتاج إلى تـوازن دقيق يضمن استمرار التعاون الأمني والاقتصادي مـن دون الـوقـوع فـي تبعية سياسية.

بناء قـدرات وطنية متينة – سـواء على صعيد الجيش أو الاقتصاد أو المؤسسات – يظل شرطاً أساسياً قبل الإقدام على أي اتفاقيات كبرى قد تؤثر في السيادة أو الأمن الوطني.

في المحصلة، يُمكن القول إنّ التوازن الإقليمي الراهن لا يمنح سوريا استقراراً تلقائياً، بل يفتح أمامها نافذة فرصة مشروطة. نجاح القيادة السورية الـجـديـدة فـي تـحـويـل هـذه اللحظة التاريخية إلى مشروع اسـتـقـرار دائـم يعتمد على قدرتها على موازنة العلاقات بين القوى المتنافسة، والحفاظ على القرار الوطني المستقل.

الـبـدائـل الـمـمـكـنـة للسلام الشامل: اتفاق أمني فقط دون تبادل اقتصادي أو تجاري

تحولات سوريا الأخيرة فرضت واقـعـاً جـديـداً على الساحة الإقليمية. في هذا الإطار، أصبح تحقيق الـسـلام الـشـامـل مع إسرائيل أمراً وارداً على المدى المتوسط، لكنه يحتاج إلى وقت لتوفير الظروف الداخلية والإقليمية الملائمة وإزالـة العقبات التشريعية، خصوصاً ملف الـجـولان بعد الاعـتـراف الأمريكي الأحادي به.

استقرار سـوريـا على المدى الـمـتـوسـط والـبـعـيـد يمثل مصلحة استراتيجية مباشرة لإسـرائـيـل. أي حـالـة فوضى مستمرة أو تهديد أمني من الأراضي السورية تُشكل خطراً على حدودها الشمالية. لذلك، من المتوقع أن تسعى إسرائيل إلـى فـرض سـلام استراتيجي مرحلي يركز على الأمن والحدود، بما يضمن الحد الأدنـى من الاستقرار دون تحميل دمشق التزامات اقتصادية أو سياسية كبيرة قبل تحقيق شرعية داخلية مستقرة.

في ضوء هذا الواقع، حساسية الـرأي العام السوري، والحاجة إلى شرعية مؤسسية للحكومة الانتقالية)، يصبح مـن غير الواقعي توقّع «سـلام شامل فوري». لكن ثمّة بدائل عملية مـرحـلـيـة يـمـكـن أن تُـحـقِّـق فوائد أمنية وإنسانية، وتفتح مسارات للتقارب المستقبلي من دون دفع دمشق إلى تنازلات سياسية من دون غطاء شعبي وإقليمي. البدائل الأساسية تُـصـاغ عـلـى شـكـل مـسـارات متوازية ومترابطة:

1. الاتفاقات الأمنية المحدودة

أحد أكثر البدائل واقعية هو توقيع اتفاقيات أمنية محددة مع إسرائيل، يمكن أن تشمل:

مـراقـبـة الـحـدود وتـبـادل المعلومات الاستخباراتية حول تهديدات مشتركة.

الترتيبات الخاصة بمنطقة الـجـولان، مثل نشر مراقبين دولـيـيـن أو تـنـسـيـق حـول الأنشطة العسكرية.

التعاون في مكافحة الإرهاب والفصائل المسلحة، ما يمنح دمشق فرصة لإعادة سيطرتها عـلـى الـحـدود الـشـمـالـيـة والجنوبية.

مزاياها: تحقق هـدوءاً عملياً على الأرض بـسـرعـة، تسمح للحياة المدنية بالعودة، وتقلّل احتمالات المواجهة.

شروط نجاحها: ضمانات تنفيذ (مـراقـبـون دولـيـون أو عـرب)، موافقة مؤسساتية سورية واضحة، وإطار زمني لمراجعة البنود.

هـذه النوعية من الاتفاقيات تُتيح بناء الثقة تدريجياً بين الأطراف، دون الحاجة للالتزام بمشروعات اقتصادية ضخمة أو تبادل تجاري معقد، وهو ما يقلل من المقاومة الشعبية الداخلية.

2. الاتـفـاقـيـات المرحلية أو المؤقتة

يمكن اعتماد صيغة اتفاقيات مرحلية أو مؤقتة، تتضمن:

تحديد جـدول زمني لتطبيق بـنـود مـعـيـنـة، مـثـل تقليل الاحتكاكات العسكرية، نشر مراقبين دوليين أو عـرب، أو فتح معابر إنسانية محدودة وفق ما أشار إليه وزير الخارجية الإسرائيلي ساعر.

«يتبع»

تنتشر الإشاعات والكتابات بقوة في دمشق حول التغيير الوزاري القادم؛ ومدى قربه زمنياً، ومدى شموليته وعمقه، بل مدى تأثيره المتوقع على مستقبل سورية. وهذه الإشاعات والتوقعات لم تأتِ من فراغ بل من مدى الحاجة الملحة لانطلاق جهد بناء الدولة من حديد ونهوض سورية بعد مرور هذه الفترة بعد سقوط النظام البائد.

التغيير الوزاري القادم... ومعجزة الفريق الاقتصادي

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة في سوريا سابقاً

التوقعات من الحكومة القادمة كبيرة جداً. الحكومة القادمة يجب أن تكون هي الحكومة الانتقالية قولاً وفعلاً وليس الحكومة الحالية التي سميت زوراً الانتقالية. الحكومة القادمة يفترض أن تبني المؤسسات وأن تهيئ البلد لتداول السلطة بصورة سلمية وديمقراطية.

لقد فشلت الحكومة الانتقالية الحالية فشلاً ذريعاً في تحقيق أماني السوريين، ولهذا فإن المتطلبات على الحكومة القادمة ليس مجرد تغيير الوجوه وإنما النية الصادقة لبناء الدولة.

حجم التغيير الوزاري القادم

أتوقع شخصياً، وأظن أن أغلب الناس، يتوقعون تغييراً كبيراً وحقيقياً في الحكومة يصل إلى 90% من حجم الحكومة الحالية. وهو تغيير قادر على الاستجابة لمآسي الوطن واحتياجات الناس. وهذا يعني أن معظم أعضاء الحكومة الحالية مرشحون للتغيير، الذي يشمل بعض المناصب السيادية المحجوزة لهيئة تحرير الشام.

المنطق يقول إن الجمود السياسي والاقتصادي الفعلي داخلياً وخارجياً حقيقة مرّة لا تحجبها غرابيل الإعلام والتطبيل الحكومي.

سورية اليوم تواجه شبه إحجام دولي وعربي عميق عن التفاعل المفيد مع الحكومة الانتقالية سياسياً واستثمارياً، كما أن العديد من القضايا الداخلية الضخمة لاتزال تفرض نفسها ولم تقاربها الحكومة الانتقالية مثل قضية الديمقراطية، والعدالة الانتقالية، والإعمار، والنهوض الاقتصادي، ومشاكل الفقر، والبطالة.

لهذا فان التغيير يفترض أن يكون مدخلاً لمعالجة هذه القضايا الكبرى.

شروط نجاح التغيير الحكومي

بقناعتي، حتى يكون التغيير الحكومي ناجحاً إدارياً وسياسياً يفترض توفر عدة شروط وهي:

- الشرط الأول: إعادة الاعتبار لمنصب رئيس مجلس الوزراء وتسميته بشكل مستقل عن منصب الرئاسة لأنه المنصب الذي يدير العمل الحكومي اليومي.

- الشرط الثاني: هو المعجزة، تكوين فريق اقتصادي وزاري من الخبراء قادر على اتخاذ القرارات الصائبة ضمن التوجه العام للدولة، ومن الخطوات المعروفة تعيين نائب اقتصادي لرئيس الوزراء، ينسق عمل الفريق الاقتصادي ويشرف على اللجنة الاقتصادية.

- الشرط الثالث: اختيار الوزراء استناداً للكفاءة وخبرة التكنوقراط وليس الولاء شرطاً، على ألا يكون أحدهم ممن كان من رموز النظام البائد.

- الشرط الرابع: إلغاء دمج الوزرات، وإعادة تفعيل كل الوزارات والسعي لجعل كل وزارة قادرة بذاتها، أي خفيفة نظيفة لتنفيذ المهام بدلاً من إلحاقها بوزارة أخرى، في هذه المرحلة على الأقل.

نعم، أهمية وجود فريق اقتصادي مؤهل هو أهم خطوات نجاح التغيير، سوف يكون هناك مطالبات، مثلاً، تحسين كفاءة وزارة الدفاع وربما الخارجية، وهي مطالبات مهمة، ولكن الأهم اليوم هو إعادة دوران عجلة الاقتصاد وبدء النهوض الاقتصادي العام في الصناعة والزراعة مع وجود خطط واضحة لإعادة الإعمار وإعادة النازحين واللاجئين إلى بيوتهم.

وإذا لم تنجح الحكومة القادمة في وضع خططها خلال مئة اليوم الأولى بعد تشكيلها فإنها ستكون نسخة فاشلة عن سابقتها الانتقالية.

العمل المخطط المعلن للحكومة والمعروض على الشعب هو ضمان نجاح مرحلة بناء الدولة.

التغيير الوزاري يجب أن يكون تمثيلاً شاملاً

تمثيل القوى والمناطق مهم جداً، أي أن التغيير القادم يفترض أن يمثل قوى الثورة والقوى الحية في المجتمع، والأقليات والمناطق، ويفضل الابتعاد عن الأشخاص الرماديين الذين لن يضيفوا شيئاً لقوة الحكومة وإنما الأشخاص السياسيين والشخصيات الوازنة هم من سيضيفون قوة إلى الحكومة، والأهم من كل ذلك تجنب المحاصصة السياسية كلياً، كما تروّج جماعة قسد مؤخراً وعدم توزير أي شخص كان من رموز النظام البائد.

الإنسان بوصفه شعوراً

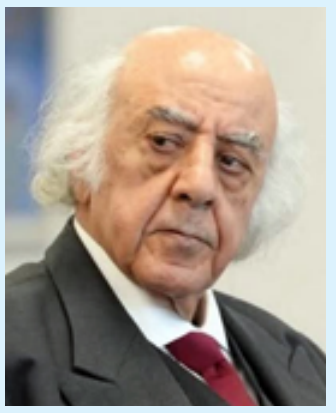

أحمد نسيم برقاوي

ما هي حقيقة الإنسان؟ لقد شغل هذا السؤال كل مباحث المعرفة من الفلسفة إلى علم النفس وعلم الاجتماع، إلى علم الفيزيولوجيا والأعصاب وعلم الأحياء عموماً (البيولوجيا)، ومازال العلماء منشغلين بهذا السؤال. لكن الحقيقة التي لا لبس فيها هو أن الإنسان في إحدى أهم خصائصه هو شعور.

الشعور هو التجربة الذاتية للفرد في علاقته بالعالم المحيط، والتي – أي هذه التجربة – تتكون من المشاعر المتعددة تجاه الأحداث والوقائع والمشكلات وردود الفعل الواعية تجاهها.

إن شخصاً ما يؤمن بالسلم الأهلي والتسامح وحق الحياة بأمان للجميع، سينتابه شعور بالغضب والتأفف والرفض من عملية إرهابية قاتلة لأناس لا ذنب لهم سوى أنهم يسيرون في شارع مزدحم أو يتعبدون في مكان للعبادة.

وبالمقابل فإن القاتل، وقد قام بفعلته، قد انتابه شعور بالرضا والنصر.

إن وصف الشعور الأول، الذي غضب ورفض وتألم من قتل الناس هو شعور أخلاقي إيجابي، فيما شعور الثاني هو شعور غير أخلاقي وسلبي. وقس على ذلك.

فعندما نعرف الوطنية، مثلاً، بأنها حب الوطن، أي أن الوطن وما يولده الانتماء إليه من شعور بالحب هو الوطنية، الوطنية بوصفها حباً فإنها تنتج سلوكاً مطابقاً للحب.

وإذا كان صحيحاً بأن هناك مشاعر متشابهة لدى البشر، وبخاصة فيما يتعلق بحب الحياة والحفاظ عليها، والإقرار بالحق فيها من دون أي اعتداء، غير أن الذي لا شك فيه بأن مشاعر الناس ذات ارتباط بالمعرفة والأفكار المسبقة والاعتقادات والقيم السائدة والتقاليد المتبعة والتربية. فالمجتمع هو أحد أهم منابع المشاعر لدى قاطنيه، بمعزل عن اختلافات الأفراد. ولهذا ليس لأحد الحق بأن يجعل من شعوره بالجمال معياراً يقيس عليه شعور الآخرين بهذه القيمة. فالشعور بالجمال يتكون ذاتياً وموضوعياً، فلوحة ما لـ «سلفادور دالي» قد يراها بعضهم قبحاً وقد يراها آخرون جمالاً، وهكذا..

ينتج مما سبق مشكلة من أصعب المشاكل وأعقدها، ألا وهي التناقض بين الشعور والسلوك. وهذه الحالة هي أخطر أنواع الاغتراب الذي يمكن أن يعيشه المرء.

وقديماً قال أبو الطيب المتنبي:

ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يرى عدواً له ما من صداقته بدُّ

ولقد وضع المتنبي يده على أخطر حالة اغتراب بين الشعور والسلوك.

قلنا إن حقيقة المرء تكمن في حقيقة شعوره والسلوك المرتبط بهذا الشعور.

صحيح بأن المتنبي كان يعرض تجربة ذاتية في علاقته بكافور الإخشيدي على ما أعتقد، لكن المتنبي يرفع القضية إلى المستوى الكلي فيعرض لنا شعور الكائن الحر. الكائن الحر هو الكائن الذي يشعر بقيمته ولا يحمله أحد على ما لا يريد. الشعور بالحرية ينتج بالضرورة شعوراً برفض عدو حريتك. فها أنت مجبر على صداقة عدوك، أي عدو حريتك. الصداقة شعور يولد سلوكاً مطابقاً كالود والاهتمام والإيثار والتعبير عن الحب.

إذا كنت حراً ومجبراً على صداقة عدوك، فهذا يعني بأنك مجبر على إظهار سلوك الصداقة الذي يتناقض مع سلوك العداوة. فها أنت، إذاً، اثنان وليس شخصاً واحداً. واحد حر وصادق في شعوره وواحد كاذب في التعبير عن شعوره.

والاستبداد هو هذا بالأصل. فكل مستبد مكروه بالضرورة من قبل من يملك شعور الحرية، والانتماء للمستبد بالأصل حالة مرضية أو مصلحية عصبية. وحين يحمل أنصار المستبد وجلادوه الناس على تمجيده والهتاف له وهم يعرفون شعور الناس نحوه، فإنه عملياً يقول للناس اكذبوا ولا تعبّروا عن شعوركم، عبّروا بخطاب وسلوك يقهر شعوركم. أي اغتراب أوحش من هذا الاغتراب.

أما ما هو الشعور السلبي تجاه الحياة والمجتمع، وما أخطاره على الناس، فهذا يحتاج إلى قول آخر مستقل.

مكافأة غير منتظرة

زيدان عبد الملك

تهيّـأت للكلام، تنهّدت.. عبّث هواء ملء رئتيها وزفرته حاراً، أرجـو المعذرة، أتهيّـب الموقف الذي وُضِعـت فيه، لم أعتد علـى التكلّم في حضرة أنـاس لا أعرفهم، الضـرورة أجبرتني على الحضور والبوح عما يجيش به صدري. ترجرجت لؤلؤة في محجري عينيها، وتسـرّبت الحروف خارجة من بين شـفتيها، تنتزعها من عمق جوفها انتزاعاً، ورأسـها منكّسة، ونظراتها مسـلّطة على رخام الأرضية، كلمات وجمـل متقطعة وكأنّها تُستجوَب في دائرة أمن...

زوّجوني إلى شاب يكبرني بأكثر من ثلاثة عشر عاماً وأنا قاصر في الخامسـة عشـرة غير مؤهلة للحياة الزوجية، وبناء أسـرة. اقتادني غنمة تتبع ذئباً. عشت معه سبع سنوات خادمة تلبّي طلباته، وتشـبع نزواته، وتنفّذ أوامره دون اعتراض. أسـقطت جنينـي الأول في غمـرة العمل، والثاني إثـر انزلاق رجلي عن درجة السلّم. ومن يومها صرت في نظره شجرة تورق ولا تثمر، ومصـدر تهكّم لرجل همّه أن يكون له عَقِبٌ يرثه. راجعنا الطبيب مراراً، تألمت كثيراً لانتهاك جسدي، ولم أستطع الاعتراض. تكرّرت المراجعات، والتحاليل، والأدوية المتنوعة، فكرهت نفسي وزوجي، تمنّيت ألّا تتحقق رغبته ويطلّقني.

شـكوت معاناتي لوالدي فوبّخني، ونصحتني والدتي بالصبر: «امرأة مركونة في بيـت زوج أفضـل من مطلقـة تلوكها الألسـنة ليل نهار». سـكتُّ على مضض، وطويت آلامي وانتظرت فرجاً. مرّت الأيام ثقيلة الخطو على نفسي، تقلّبني على حرّ جمرها وأنا صامتة، مرتنهة بالمنزل، أكظم ما بي صابرة على الألم، والضعف، والغثيان، وفقدان الشهية، والاشتياق إلى الانعتاق.

سـمعت صرير الباب، دلف منشـرح الأسـارير، أومأ تعالي سأشـاورك. جلسـت قبالته: نعم، ماذا لديك؟

طالمـا أنّكِ لم تنجبي حتى الآن، ولا ندري متى...، وأنا أتلهّف لولد، والشـرع أباح الزواج بثانية فما رأيكِ؟

اسـتفزني، ولسـت أدري كيـف اسـتجمعت قـواي، وتشـجّعت لأول مـرة على المواجهة: ألهذا جئت باشاً على غير عادتك؟

هي فكرة...

أريدك أن تعرف أنّي لا أتقبّل شريكة... على مهلك...

يبدو أنّك فكّرتَ، وقرّرت، وحسمت الأمر لا تتسرعي، فلست أول واحد.. قاطعته:

دعكَ من ذلك، أمامك خياران: أنا أو هي؟

إذن إلى بيت أبيك، وأشار: ترشدين الطريق...

وأنا غير آسفة...

غـادرت ما بيـن مصدّقة ومكذّبة، أتقافز في سـيري، مشـاعر متداخلة، هل تحققت أمنيتي؟!، طفرت دموعي وتحدّرت على وجنتيّ، تذوّقت ملوحتها عسـلاً، أحسست أنّي إنسانة وُلدت مـن جديد. وما إن شـاهدتني أمّي أسـرعت تسـألني، ما بكِ؟ أخبرتها بما جرى، واتجهت إلى الغرفة أريد أن أنام مرتاحة.

أرحتُ رأسـي علـى الوسـادة، انتابنـي مغص، وكـدت أتقيأ معدتـي فهرعـت إلـى الحمام، ورجعـت إلى الصالة شـاحبة أتعثر وارتميت على كنبة. أسعفتني وأخي إلى المشفى. وضعت الطبيبة يدها على جبيني، وطلبت تحليلاً، ولما رأت النتيجة ابتسـمت، اطمئني ياخالة، ابنتك بخير، مبارك، إنّها حامل. لم أصدق أذني.. دكتورة!...

وصله الخبر فقدم مسرعاً يعتذر.. صددته، وذكّرته بكلّ كلمة قالها، وبأيّ إيماءة منه، ركع مبدياً ندماً، ومعلناً الموافقة على شروطي؛ فاحتكرت العصمة بيدي...

مرضـتُ عندما اجتاحت الإنفلونـزا البلاد، واجهضت للمرة الثالثة. غضب إذ فقد وريثاً ينتظره. لعن ساعة اقترانه بي، وشرع ينتقدني، ويعتبرني شيطاناً ابتلي به، ضاقت بي الدنيا، وضجرت من عشرته. عزم على الزواج بأخرى، رفضت الضّرّة، وحاولت استخدام حقي فوجدها فرصة للتفريق، وعدت إلى بيت أهلي.

علم أبي فعلا صوته: أين هي؟ هل نسيتَ مَن نحن؟ ليس لدي بنت تنشز، وهو رجل لم يخطئ، ويحقّ له أن يعدّد الزوجات مادام يقتدر. ناداني، ذرا ما احتكرته سابقاً في الريح، وصحبني إليه مكسورة الجناح.

حزّ بنفسـي واسـتثارني أنّه تناسـى قدر والدي ومسـاندته، فأشـاح عنه، ولم يكرمـه، أو يقـدّر فضله عليـه، ورفع صوتـه بوجهه مهدداً. عندهـا كظّ الغيظ صـدري ولم أحتمل الصمـت فصرخت به، واقتربتُ منه.. التفتَ نحوي فصفعتُهُ بما أملك من قوة، ولويت عقبي أحثُّ خطاي عائدة...

ضـوء عـلى شـــركة مهـــاد إنجـــاز الـــرائـــدة في التطـــويـــر العقـــاري

نينار برس

في زمنٍ تعيد فيه المدن بناء ذاكرتها، وتنهض من بين الركام لتكتب فصلاً جديداً من عمرها، برزت شركة مهاد إنجاز للتطوير العقاري كأحد أعمدة النهضة العمرانية الحديثة، مستندة إلى رؤية مؤسسها ومديرها العام عبد الرحمن أحمد أعرابي، الذي وضع حجر الأساس لمسيرة مهنية اتسمت بالثبات والطموح معاً.

منـذ انطلاقتهـا عـام 2014 فـي قلـب مدينة إدلـب وبوابة الشـمال سـرمدا، اسـتطاعت الشـركة أن تميّز حضورها من خلال مشـاريع بنائية راسـخة ومتكاملة، اعتمدت فيها أعلى معاييـر الهندسـة والجـودة، فشكّلت إضافة نوعية للمشهد العمرانـي وأسسـت لثقـة متينة بين الشـركة وشركائها والمستفيدين من خدماتها.

ومع انتقال المنطقة إلى مرحلة جديدة بعد التحرير، لم تكتفِ الشـركة بتاريخها، بل اتجهت نحـو انطلاقـة اسـتراتيجية واسـعة، مسـتندة إلـى رؤى اسـتثمارية متقدمـة تهدف إلى مواكبة احتياجات السوق، وإعـادة رسـم خطـوط الإعمار بجرأة ومسؤولية.

هـذه الانطلاقة لـم تكن مجرد تطوير في الشكل أو الأسلوب، بـل كانـت تحـولاً نوعيـاً فـي فلسـفة العمـل، يقـوم علـى الابتكار، والاسـتدامة، وتقديم حلـول عمرانيـة متكاملـة، ترسّـخ أسـس البناء الحديث، وتستجيب لمتطلبات المجتمع المتنامية.

واليـوم تواصـل شـركة مهاد إنجـاز للتطويـر العقـاري عبر فتـح آفـاق جديدة فـي قطاع التشـييد والتطويـر، واضعةً خبرتهـا المهنيـة وطاقمهـا الهندسـي في خدمة مشاريع تسـعى لخلق بيئات سـكنية وتجاريـة ذات معايير عالمية، وبصمة واضحة في مسار إعادة الإعمار.

وتبقـى رؤيـة مديرهـا العـام عبـد الرحمـن أحمـد أعرابـي حجـر الزاوية في ترسـيخ هذا الدور، من خـلال منهجية عمل تعتمـد الشـفافية، والجـودة، والالتزام، لتجعل من الشـركة شـريكاً فاعـلاً وموثوقـاً فـي نهضة المنطقة ومسـتقبلها العمراني.

أحسن شي

بات التنقّل لسكان دير الزور اليوم بمثابة كابوس حقيقي. فمع شبه غياب وسائل النقل العامة، يضطرّ الغالبية للّجوء إلى النقل الخاص (سرافيس – تكاسي)، وخاصة بين الريف والمدينة، حيث يبرز دور أصحابها باستعراض عضلاتهم في فرض التسعيرة، مستغلّين حاجة الناس للذهاب إلى أعمالهم اليومية، التي قد تصل ذهاباً وإياباً لنحو 100 ألف بالعملة القديمة... يعني ما قد يتقاضاه العامل العادي يذهب أجرة سرفيس!
طبعاً الموظف يصبح «مكسور». ووسط عدم وجود أي حلول أو ضوابط من الجهات المسؤولة، يبدو المواطن «الديري» أمام خيارات أحلاها مرّ: إما استئجار منزل في المدينة، وهو أمر بالغ الصعوبة نتيجة ارتفاع الإيجارات، أو المشي يومياً إلى عمله، وهو أمر مستحيل... أو أحسن شي: «الله يفرّج».

مابيعرفوا بعض

سمعت تصريحاً عن تحسّن الوضع الاقتصادي، فرحت... قلت خلص، الحلم قرّب! نزلت عالسوق... اكتشفت إنو التحسّن يمكن صار بس بالتصريحات. يعني في اقتصادين: واحد بالحكي، وواحد نحنا عايشينه... والتنين ما بيعرفوا بعض.

مو لقيان

كل يوم نتفاجأ بقرار طرح استثمار إحدى شركات أو منشآت القطاع العام للقطاع الخاص تحت مسمّيات «منمّقة ونظيفة». ولعلّ آخرها طرح وزارة الاقتصاد معمل تعبئة المياه في الدريكيش بعقد يمتد لـ25 سنة، بحجّة أن الهدف هو تحديث البنية التحتية ورفع الإنتاجية. وهو أمر يبدو للوهلة الأولى منطقيّاً، لكن النقطة الملفتة للانتباه هي المدة الزمنية الطويلة: 25 عاماً.
فإذا كان الهدف هو تجديد البنية التحتية وتحديث الآلات... فلا شك، وفق رأي أهل الخبرة، أنه بنهاية العقد ستكون الآلات والتجهيزات قد استُهلكت، و«كأنك يا أبو زيد ما غزيت». وكان الأجدى بالوزارة لو جعلت مدة العقد قصيرة الأمد لعدة سنوات، سيّما أن مثل هذه الصناعة لا تعتمد على تكنولوجيا عالية، وإعادة تهيئتها غير معقّدة ويمكن إنجازها بفترة قصيرة جداً «لتظبيط الوضع».
مع العلم أن الشركة المذكورة كانت منتجاتها تُباع في الأسواق، مما يترك إشارة استفهام حول مستقبل أصول الدولة وحرمان خزينتها من أموال هي بأمسّ الحاجة إليها في مرحلة البناء.
وبين انقسام الآراء بين داعم للقرار ومنتقد له، وحتى إن فُهِم الأمر على أنه خصخصة، فإن أي توجّه بلا بوصلة لا يُعتبر قراراً صائباً... بل هو «مغامرة».
بس الفرق إنو الفاتورة سيدفعها الاقتصاد المحلي اللي «مو لقيان» أساساً.

مقاومة شخصية

أن تصل متأخراً خير من ألا تصل... هذا واقع المواطن السوري الذي اكتشف، وسط ما يعانيه من تحديات وهموم، أنه ليس بطلاً خارقاً، بل إنسان يريد حياة عادية. كل مطالبه تختصر في جملة بسيطة: أن يعيش دون أن يشعر أنه مشروع أزمة دائمة. يبتسم ابتسامة مرّة، ويواصل الطريق... كأن الضحك مقاومة شخصية ضد العبث.

دبّر حالك

في جلسة عائلية، قررنا اتباع سياسة الترشيد وتطبيق نظرية الاقتصاد: «دبّر حالك في أسبوع». فامتنَعْنا عن شراء الكماليات التي كتبناها على ورقة بيضاء: بيض – زيت – لبنة – جبنة – زيتون – برغل – فروج... ووقّعنا عليها جميعاً بشهادة الشهود. بعد أسبوع اكتشفنا أن الكماليات كانت الأساسيات! صرنا نوفر الأكل لنقدر نكفي الشهر...

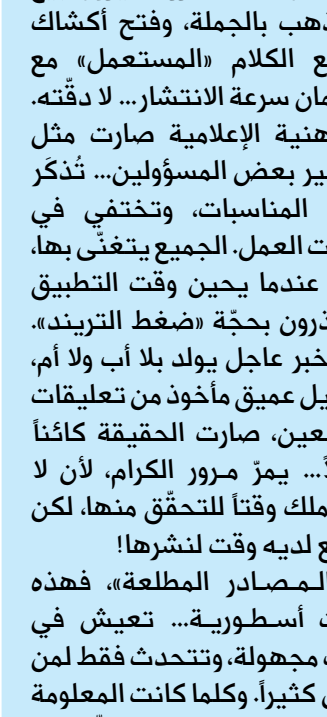

كلام رصاص

نضال خليك

ضمير غائب

لإعلام، كما يُفترض، مهنة تبحث عن الحقيقة... لكن يبدو أن الحقيقة نفسها صارت «غير متوفرة حالياً»، وسيتم تزويدكم بها لاحقًا بعد انتهاء البث المباشر للإشاعة! زمان كانوا يقولون: «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب»... اليوم انقلبت المعادلة: الكلام من ضجيج، والسكوت خسارة إعلان. لذلك قرّر كثيرون بيع الذهب بالجملة، وفتح أكشاك لبيع الكلام «المستعمل» مع ضمان سرعة الانتشار... لا دقّته.
المهنية الإعلامية صارت مثل ضمير بعض المسؤولين... تُذكَر في المناسبات، وتختفي في أوقات العمل. الجميع يتغنّى بها، لكن عندما يحين وقت التطبيق يعتذرون بحجّة «ضغط الترينـد».
بين خبر عاجل يولد بلا أب ولا أم، وتحليل عميق مأخوذ من تعليقات المتابعين، صارت الحقيقة كائناً خجولاً... يمرّ مرور الكرام، لأن لا أحد يملك وقتاً للتحقّق منها، لكن الجميع لديه وقت لنشرها!
أمّا «المصادر المطلعة»، فهذه كائنات أسطورية... تعيش في كهوف مجهولة، وتتحدث فقط لمن لا يسأل كثيراً. وكلما كانت المعلومة أضعف، كان المصدر «أكثر اطّلاعاً».
السؤال اليوم لم يعد: من هو الصحفي؟ بل: كم ديسيبل يملك؟ لأن المعيار لم يعد دقّة الخبر، بل قدرة الحنجرة على الصراخ... ومن يصرخ أكثر يبدو «أكثر مهنية»!
وإذا غاب الخبر؟ ما في مشكلة... يتم تركيبه كما تُحضَّر شوربة الخضار: شوية مبالغة، رشة تهويل، وصورة قديمة من الأرشيف... والنتيجة طبق إشاعة «سريع التحضير» يُقدَّم ساخناً لجمهور بارد الأعصاب وبيحب «الفاينة».
في النهاية، عندما تموت الكلمة أخلاقياً لا يحتاج الإعلام إلى رقابة... هو يتكفّل بفضح نفسه بنفسه، ويتحوّل من سلطة رابعة إلى فرقة دبكة صاخبة ترقص ليس فقط على جثث الحقيقة... بل تبيع تذاكر لمشاهدتها!

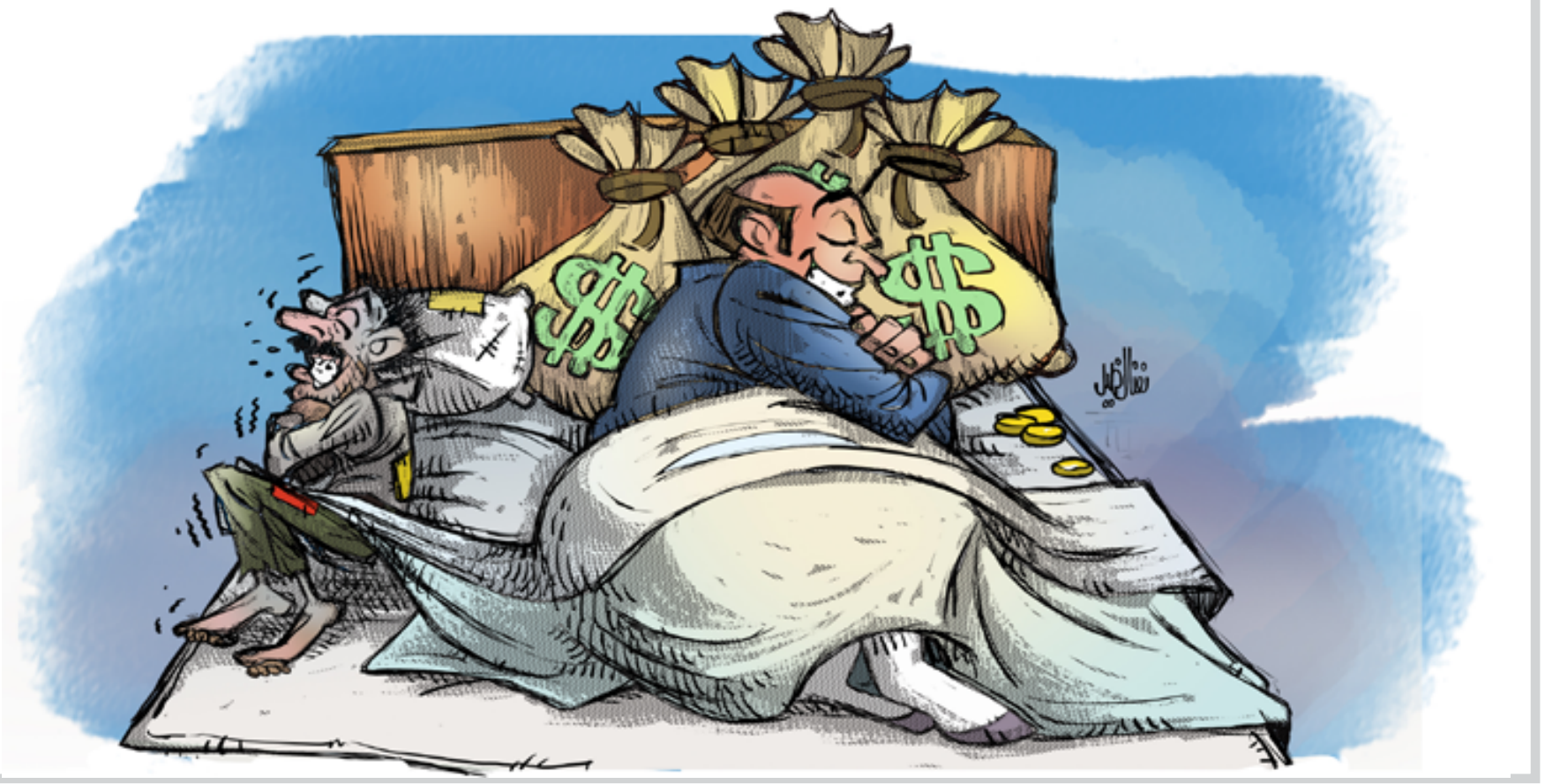

أدلة نادرة تكشف عن أخطبوطات عملاقة في عمق البحار من عصر الديناصورات

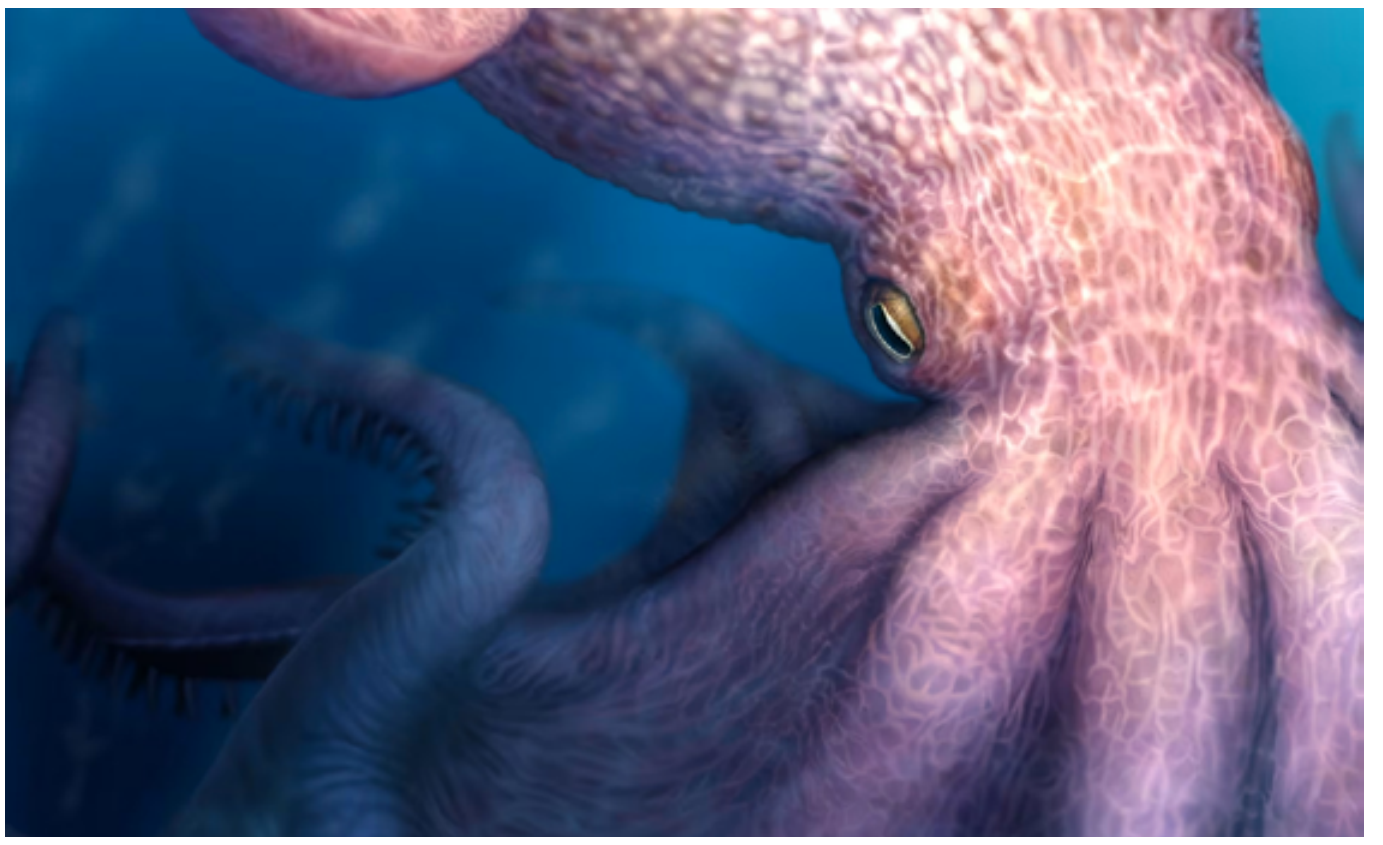

كشفت أبحاث حديثة عن أخطبوطات عملاقة، وصل طولها إلى نحو 19 مترًا، كانت من أبرز مفترسات المحيط قبل حوالي 100 مليون عام، بعد اكتشاف أحافير نادرة كانت مخبأة داخل صخور صلبة. أظهرت عينات محفوظة بشكلٍ استثنائي لفكوك هذه الأخطبوطات القوية علامات تآكل شديد نتيجة سحق فرائس صلبة، بما في ذلك الأصداف والعظام، بحسب دراسة نُشرت الخميس في مجلة "Science".

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

www.ninarpress.net
x.com/ninarpress
@ninarpress6281
facebook.com/ninarpress
t.me/ninar_press
+90 543 430 55 31
+ 963 981 43 46 20
ceo@ninarpress.net

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق
العمليات الفنية
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100